

Distr.: General
13 April 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) الذي مددت ولايته عملاً بالقرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) أن يجيل طي هذه الرسالة، وفقاً للفقرة ١٢ (د) من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، التقرير النهائي عن عمل الفريق.

وقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ ونظرت فيه اللجنة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. ويرجو الفريق ممتناً عرض هذه الرسالة وتقرير الفريق على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كلیم رایان

المنسق بالإناية

لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(توقيع) أندروز آتا - أسامواه

خبير

(توقيع) بايتون نف

خبير

(توقيع) أندري كولماكوف

خبير

(توقيع) آنا أوستيرلينك

خبيرة



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان

موجز

بعد الانهيار الفعلي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بميكلها المتوخى في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥، على النحو المبين في تقريرَي فريق الخبراء الصادرين في أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/793 و S/2016/963)، آلت الأمور في جنوب السودان إلى ترتيب سياسي بين الرئيس سلفا كير والنائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي لا يستوعب بشكل ملموس شرائح كبيرة من المعارضة، وفصائل سياسية أخرى، وكثيراً من القادة المؤثرين من خارج قبائل الدينكا. ونتيجة لذلك، فإن هذا الترتيب لا يؤدي إلى الوحدة الوطنية، ولم يضع نهاية للأزمة الأمنية والإنسانية، كما أنه يشكل عبئاً متزايداً أمام تحقيق المصالحة السياسية الحقيقية، مما يقوض عملية الانتقال إلى السلام الشامل والمستدام المتوخى في قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) و ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

ولا تزال القيادة والبلد ككل ممزقين بسبب النزاعات بين القبائل وداخلها، وهو ما يدل عليه عدد الاستقالات المقدمة مؤخراً من شخصيات بارزة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجيش الشعبي) والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي) في شباط/فبراير ٢٠١٧، وأبرزها الاستقالة المقدمة من واحد من أبرز (وآخر) كبار الضباط في الجيش الشعبي من الاستوائية، الفريق توماس سيريلو سواكا، الذي أنشأ في آذار/مارس حركة معارضة مسلحة خاصة به. وعلى الرغم من بعض البيانات التي صدرت مؤخراً عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن اتخاذ موقف جماعي، فقد اضطرت هذه الهيئة الإقليمية أيضاً في استجابتها للنزاع، وتبددت الضغوط المنسقة داخل المنطقة لإنفاذ الاتفاق لتحل محلها ترتيبات ثنائية بين أعضاء الهيئة والجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي) تملئها المصالح الأمنية والاقتصادية الداخلية لهذه الدول.

ورغم أن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وغيرهما من الجماعات المسلحة، نفذت جميعها عمليات عسكرية، بما في ذلك عمليات استهدفت المدنيين، طوال عام ٢٠١٦ وفي الربع الأول من عام ٢٠١٧، فإن الحملات الأوسع نطاقاً حتى الآن كانت هي التي دبرها ونفذها الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الذي يقوده كير. ونفذت هذه الحملات في أعالي النيل والوحدة وغرب بحر الغزال وجونقلي وفي الاستوائية الكبرى، وأتت نطاً تكتيكياً واحداً منذ بداية الهجمات الحكومية الرئيسية في عام ٢٠١٥، وهو استخدام مزيج

من الميليشيات القبلية وقوات الجيش الشعبي المنتمى لقبائل الدينكا (إذ يضم الجيش الشعبي حالياً بين صفوفه ميليشيات من قبائل الدينكا معروفة عموماً باسم "ماتيانق أنيور") في تنفيذ هجمات تدعمها أسلحة ثقيلة تشمل طائرات هليكوبتر هجومية من طراز Mi-24 اشتريتها الحكومة منذ بداية الحرب.

وكما كان متوقفاً في التقرير المؤقت للفريق، شكلت هذه العمليات العسكرية تصعيداً للحرب في العديد من المناطق خلال موسم الجفاف، وأوضح دليل على عواقبها الوتيرة المتسارعة لتزوح السكان، وبالأخص من الاستوائية الكبرى خلال الفترة منذ تشرين الثاني/نوفمبر. فقد أُجبر ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الجنوب سودانيين على التزوح منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، كان عدد الجنوب سودانيين المشردين داخلياً قد تجاوز ١,٩ مليون شخص، وعدد الفارين من البلد قد تجاوز ١,٦ مليون شخص، وهي زيادة تناهز ٢٨٠.٠٠٠ شخص في عدد المشردين داخلياً و ٦٧٠.٠٠٠ شخص في عدد اللاجئين منذ التقرير المؤقت للفريق.

وقد عرض الفريق في تقاريره السابقة أدلة على الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها جميع الأطراف في الفترة الممتدة من بداية الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وانتهى الفريق إلى أن هذه الاتجاهات استمرت بلا هوادة، مع إفلات الجناة بصورة شبه تامة من العقاب وانعدام أي جهود حقيقية لمنع هذه الانتهاكات أو معاقبة مرتكبيها. وإضافةً إلى الفريق، وثق ما لا يقل عن أربع من وكالات الأمم المتحدة وهيئات التحقيق المستقلة الأخرى الزيادة الكبيرة في العنف القبلي أثناء فترة الحكومة الانتقالية ومنذ ائيارها بحكم الأمر الواقع في تموز/يوليه ٢٠١٦.

ورغم أن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، بما في ذلك كير، قد أعلن في عدة مناسبات في الأشهر الأخيرة التزامه بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك التزام أعلن في بيان مشترك مع مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فلا تزال جهود المعونة تواجه عراقيل، لا سيما من جانب الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وعلى مستوى العالم، ما زال جنوب السودان هو البلد الذي قتل فيه أكبر عدد من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٦ زيادةً كبيرة في عدد الحوادث المبلغة فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

والجماعة المعلنّة في محليتين في الوحدة في شباط/فبراير ٢٠١٧ تؤكد على خطورة حالة الطوارئ الإنسانية، وتعني هذه الجماعة أن ما لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠ شخص يموتون جوعاً وأن مليون شخص آخر يقتربون من هذا المصير. وتشير الأدلة في معظمها إلى أن الجماعة، التي جرى التنبؤ بها لمدة عامين، نجحت عن طول أمد النزاع، ولا سيما الخسائر التراكمية الناجمة

عن العمليات العسكرية التي تنفذها القيادة في جوبا، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، بشكل أساسي من جانب الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، ونزوح السكان فرارا من الحرب.

وعلى الرغم من حجم الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية ونطاقها، يواصل الفريق الكشف عن أدلة على استمرار الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في شراء الأسلحة للجيش الشعبي وجهاز الأمن الوطني وغيرهما من القوات والمليشيات المرتبطة به. وهناك أدلة، معظمها مستمد من شهود، على قيام جماعات معارضة بعمليات اقتناء للأسلحة؛ إلا أن هذه الإمدادات تقتصر فيما يبدو على أعداد منخفضة نسبيا من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر.

وقد أصبح إحداث الانشقاقات السياسية والقبلية المبينة في هذا التقرير الاستراتيجية السهلة التي ينتهجها بعض من أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية في جنوب السودان، على الرغم من أثرها المدمر على معظم الجنوب سودانيين. وتؤدي هذه الاستراتيجية إلى تقويض المقاومة المنظمة والجماعية لسيطرة هذه الشخصيات وتضمن احتفاظها بالهيمنة والقدرة على الوصول إلى موارد البلد. كما تكفل قدرتها على منع حدوث إصلاحات حقيقية أو أي رقابة مالية جديّة والحيلولة في نهاية المطاف دون المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد شعب جنوب السودان، على النحو الذي وثّقه الفريق والعديد من هيئات التحقيق المستقلة الأخرى، ومن بينها لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان. وقدم الفريق، إلى جانب المرفق السري الذي قدمه إلى اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أدلة في تقاريره الصادرة في ٢٠١٦ بشأن العديد من الأفراد الآخرين المسؤولين عن الإجراءات والسياسات المبينة في الفقرة ٩ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، أو المشاركين في هذه الإجراءات والسياسات.

المحتويات

الصفحة

٧	أولا - معلومات أساسية
٧	ألف - الولاية والتعيين
٧	باء - المنهجية
٨	جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة
٩	ثانيا - عرقلة عمليتي المصالحة والسلام
١١	ألف - الانشقاقات القبلية
١٤	باء - التحريض على العنف
١٦	جيم - الحوار الوطني
١٧	دال - السياق الإقليمي
٢١	ثالثا - توسع نطاق النزاع وتمده
٢١	ألف - انتشار الحرب وأساليب شنها
٢٥	باء - ظروف الاقتصاد الكلي
٢٨	رابعا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
٢٩	ألف - استهداف المدنيين على أساس قبلي أو سياسي
٣٢	باء - انتهاكات الحق في حرية التعبير والرأي
٣٤	جيم - انتهاكات حقوق الطفل
٣٥	خامسا - عرقلة البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام
٣٥	ألف - عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية وشنّ الهجمات على العاملين في المجال الإنساني
٤٢	باء - إعلان المجاعة
٤٥	جيم - المجاعة في الوحدة
٥٣	دال - عرقلة بعثات حفظ السلام
٥٥	سادسا - شراء الأسلحة
٥٦	ألف - مصر

الصفحة

٥٨	اقتناء المقاتلات النفاثة من طراز L-39	باء -
٥٩	تصنيع الذخيرة	جيم -
٦٠	التحقيق الإسباني	دال -
٦١	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسلحة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان	هاء -
٦٢	العقد المبرم في سيشيل	واو -
٦٢	تنفيذ تجميد وحظر السفر	سابعا -
٦٢	تجميد الأصول	ألف -
٦٣	حظر السفر	باء -
٦٤	التوصيات	ثامنا -
٦٦			المرفقات*

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولاً - معلومات أساسية

ألف - الولاية والتعيين

١ - فرض مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، نظام جزاءات يستهدف أفرادا وكيانات يساهمون في النزاع في جنوب السودان، وأنشأ لجنة جزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، حددت اللجنة ستة أفراد لتفرض عليهم جزاءات محددة الهدف. وجُدد نظام الجزاءات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ باتخاذ المجلس القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢ - وقرّر مجلس الأمن، لدى إنشاء نظام الجزاءات، أن تنطبق تدابير الجزاءات، التي تتألف من حظر للسفر وتجميد للأصول، على الكيانات و/أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة، باعتبارهم مسؤولين عن إجراءات أو سياسات تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، أو باعتبارهم مشاركين في هذه الإجراءات أو السياسات، أو باعتبارهم قاموا بأدوار فيها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣ - وأنشأ مجلس الأمن أيضاً فريق خبراء (فريق الخبراء المعني بجنوب السودان) لتقديم المعلومات والتحليلات المتعلقة بتنفيذ القرار. ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بإمكانية إدراج أفراد و/أو كيانات، والمعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والمساعدة العسكرية أو أشكال المساعدة الأخرى ذات الصلة، وذلك بوسائل منها شبكات الاتجار غير المشروع، أو بيعها أو نقلها إلى الكيانات والأفراد الذين يقوضون العمليات السياسية أو ينتهكون القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قام الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، بتعيين أعضاء الفريق الخمسة (انظر الوثيقة S/2016/563) على النحو التالي: خبير في الشؤون الإقليمية (أندروز آتا - أساموا)، ومنسق وخبير في الجماعات المسلحة (بايتون كنوبف)، وخبير في الموارد الطبيعية والشؤون المالية (أندري كولماكوف)، وخبيرة في الشؤون الإنسانية (آنا أوسترنك)، وخبير في الأسلحة (كليم رايان).

باء - المنهجية

٥ - بالرغم من أن مجلس الأمن هو الذي أنشأ الفريق، فإن الفريق هيئة مستقلة تعمل بطريقة موضوعية تستند إلى الوقائع وتحمي عملها من أي جهود تسعى إلى تقويض حيادها أو إيجاد انطباع بأنها متحيزة. وقد أقر الفريق بكامل أعضائه نص التقرير وما يرد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء.

٦ - والتزم الفريق التزاماً تاماً بكفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997). وتدعو تلك المعايير إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة ومشاهدات الخبراء الميدانية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية متى أمكن ذلك. وقد تأكد الفريق من صحة جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير مستعينا في ذلك بمصادر متعددة ومستقلة لكي يفهم على النحو المناسب بأعلى معيار للإثبات، مولياً قيمة أعلى لتصريحات الأطراف الرئيسية والشهود الذين عاينوا الأحداث بشكل مباشر.

٧ - وأدى الفريق عمله بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع الحفاظ على سرية المصادر، عندما كان يطلب منه ذلك أو عند وجود شواغل جدية تتعلق بالسلامة. وعندما يوصف مصدر ما بكلمة "سري" أو لا يذكر اسمه، يكون الفريق قد خلص إلى أن الكشف عن هوية المصدر يمكن أن يشكل تهديداً معقولاً لسلامة المصدر. وعندما يشار في هذا التقرير إلى مصدر عسكري سري بعبارة ضابط أو قائد "كبير" في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجيش الشعبي) أو في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي)، فإن ذلك يعني أن المصدر يشغل رتبة تتراوح بين مقدم وعميد. أما عندما يشار إلى مصدر عسكري سري بعبارة ضابط أو قائد "رفيع المستوى" في الجيش الشعبي أو في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، فإن ذلك يعني أن المصدر يشغل رتبة لواء أو رتبة أعلى. وتوصف وثيقة ما بأنها سرية إذا كان الكشف عنها قد يعرض المصدر للخطر.

٨ - ولأغراض جمع المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ودراساتها وتحليلها، وفقاً للتكليف الوارد في القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، استخدم الفريق مزيجاً من عمليات المعاينة المباشرة للأسلحة والمعدات، والصور الفوتوغرافية، والأدلة المرئية الأخرى، وتقييمات الوثائق، والمقابلات مع العديد من الأطراف ذات الصلة. ولم يكن ممكناً إجراء عمليات تفتيش رسمية لمخزونات الأسلحة نظراً لعدم وجود حظر على توريد الأسلحة.

٩ - ويلتزم الفريق بأعلى درجات الإنصاف، وقد أتاح للأطراف المعنية، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، الفرصة كي تستعرض أي معلومات وردت في تقريره وتضمنت إشارة إليها وكي تبدي ملاحظاتها بشأن تلك المعلومات.

جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة

١٠ - يعمل الفريق بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، إلا أنه يود الإعراب عن خالص امتنانه لقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفيها، وملكته المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، وسائر موظفي الأمم المتحدة في أديس أبابا، والخرطوم، وكمبالا، ونيروبي لما قدموه من دعم قيم.

١١ - وحتى ١٤ آذار/مارس، كان الفريق قد أرسل ٩٦ رسالة رسمية إلى ٦١ دولة أو منظمة أو غيرها من الكيانات، وتلقى ٤٠ ردا تتضمن المعلومات المطلوبة (انظر المرفق الأول).

١٢ - وفي إطار التحضير لهذا التقرير، قدم خبير الشؤون الإقليمية بالفريق في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، بالترتيب، طلبين في سفارتي جنوب السودان في بريتوريا ونيروبي للحصول على تأشيرة لزيارة جنوب السودان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي كلتا المرتين، لم تصدر له تأشيرة. وكان السبب الذي قدمته سفارة جنوب السودان في بريتوريا في ١٣ شباط/فبراير هو أنها لم تتلق توجيهات من جوبا بشأن الطلب. أما سفارة جنوب السودان في نيروبي فقد أعادت نموذج الطلب في ٢٠ شباط/فبراير بدون تأشيرة أو تعليق رسمي. وأبلغ منسق الفريق هذين التطويرين إلى رئيس اللجنة في رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧^(١).

ثانياً - عرقلة عمليتي المصالحة والسلام

١٣ - بعد الانهيار الفعلي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بهيكلها المتوخى في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، على النحو المبين في تقرير الفريق الصادرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793) وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/963)، آلت الأمور في جنوب السودان إلى ترتيب سياسي بين الرئيس سلفا كير والنائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي، لا يستوعب بشكل ملموس شرائح كبيرة من المعارضة، من بينها العناصر المسلحة الرئيسية في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وفصائل سياسية أخرى^(٢)، وكثير من المجتمعات المحلية من خارج قبائل الدينكا، بما فيها فئات كبيرة من قبائل وعشائر النوير والاستوائية. ونتيجة لذلك، فإن هذا الترتيب لا يؤدي إلى الوحدة الوطنية، ولم يضع نهاية للأزمة الأمنية والإنسانية، كما أنه يشكل عقبة متزايدة أمام تحقيق المصالحة السياسية الحقيقية، مما يقوض الانتقال إلى السلام الشامل للجمع والمستدام المتوخى في القرارين ٢٢٠٦ (٢٠١٥) و ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

(١) قبل هذا الحادث، كان الوقت المعتاد لتجهيز إصدار التأشيرات للفريق من هاتين السفارتين يتراوح بين يومين وثلاثة أيام.

(٢) تشمل هذه الفصائل المحتجزين السابقين، وجماعة لام آكول، والحزب الديمقراطي الاتحادي الذي يتزعمه غابرييل شانغسون، والكيانات السياسية المنشأة حديثاً مثل الحركة الوطنية من أجل التغيير لجنوب السودان التي أنشأها الوالي السابق لغرب الاستوائية، جوزيف باكوسورو. مقابلة أجريت مع أعضاء الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقيادة الحزب الديمقراطي الاتحادي، والقادة الرئيسيين بين المحتجزين السابقين، ونشطاء من المجتمع المدني، وأفراد من قبيلة النوير.

١٤ - وعلى الرغم من تأكيدات كبير ودينق قاي بأن بينهما علاقة عمل ودية^(٣)، فإن اختيار القيادات الحاكمة ترتيب يتم من جانب واحد ليس فيه لدينق قاي إلا نفوذ محدود، وما زالت فيه عملية صنع القرارات الاستراتيجية بدرجة كبيرة في يد كبير^(٤). وهناك أيضاً تصور لدى المعارضة ولدى قطاع كبير من المجتمع المدني في جنوب السودان، ولدى كثير من المراقبين الدوليين أيضاً، بأن القيادة الحالية تقمع أي معارضة. وقد قال رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي، في بيان أدلى به أمام مجلس الأمن بشأن حالة تنفيذ الاتفاق في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ما يلي:

العمليات الحالية لا تزال تواجه تحديات جسيمة تتراوح من ضعف التمثيل إلى تزايد انعدام الأمن في البلد، وتزايد المعارضة والتهديدات والمقترحات بإعادة التفاوض من الجماعات المستبعدة والجماعات الناشئة حديثاً. ومن ثم، فما زالت الحالة السياسية والأمنية العامة في جنوب السودان هشة ومتقلبة.

...

[اللجنة المشتركة للرصد والتقييم] تقرر بعدم وجود تمثيل حقيقي [للجنح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان]، وتؤكد على ضرورة العودة بأسرع ما يمكن إلى استيعاب وتمثيل جميع الأطراف في العملية السياسية وإلى تمثيل جميع الأطراف في المؤسسات والآليات الأساسية لاتفاق السلام.

١٥ - وأتاحت هيمنة فصيل كبير في الترتيب السياسي السائد، له وللنخب السياسية والأمنية المنتهية لقبائل الدينكا الاحتفاظ بنفوذ هائل على الديناميات السياسية والأمنية في البلد، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الفريق الصادرين في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/793، الفقرات ١٣-١٩ و S/2016/963، الفقرات ١٠-١٢). وأسفر ذلك عن مواصلة الإجراءات الانفرادية والحكم بمراسيم رئاسية انتهاكا لكل من الاتفاق والدستور الانتقالي، مثل قرار كبير الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بزيادة عدد الولايات من عددها الحالي البالغ ٢٨ ولاية إلى ٣٢ ولاية وهو عدد مثير للجدل بالفعل تقرر بمرسوم صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وأدانتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية^(٥).

(٣) قال كبير في كلمته أمام الهيئة التشريعية القومية الانتقالية في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ ما نصه "يسرني أن أبلغ هذا المجلس بأن أطراف اتفاق السلام تعمل بشكل متناغم وأن تنفيذ الاتفاق ماضٍ في مساره". انظر خطاب الرئيس بمناسبة افتتاح الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، ص ٤ (من النص الإنكليزي).

(٤) كما ورد في تقرير الفريق الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793)، أقال كبير مشار من منصب النائب الأول للرئيس وعين مكانه دينق قاي في تموز/يوليه ٢٠١٦، بالمخالفة للاتفاق.

(٥) انظر الفقرتين ٧ و ١٢ من البيان المعتمد في الدورة الاستثنائية الخامسة والخمسين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي عقدت في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على البيان عن طريق هذا الرابط: https://igad.int/attachments/1275_55COM_Communique.pdf.

١٦ - لذلك ما زال الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي هو المحارب الرئيسي في الحرب، وما فتئ يعطي الأولوية للنهج العسكري العدواني على أي حل سياسي للتراخ. وقد تابعت القيادة عددا من التحفظات التي أعرب عنها كير لدى توقيع الاتفاق في آب/أغسطس ٢٠١٥، بما في ذلك عدم إخلاء جوبا من الأسلحة وإضعاف أطر الرقابة، ولا سيما اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وهما أمران وصفتهما التحفظات بأهمها يشكلان "انتهاكا لسيادة [جنوب السودان]". ولم يكن من المستغرب أن يتفاهم الوضع السيء الناجم عن عدم إحراز أي تقدم ملموس في العملية الانتقالية على النحو المتوخى في الاتفاق بسبب عدم تقييد جميع الأطراف بالوقف الدائم لإطلاق النار، على النحو الذي أكده البيان المشترك الصادر عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي أعربت فيه الهيئات الثلاث عن "قلقها البالغ إزاء استمرار انتشار القتال، وخطر تصاعد العنف القبلي ليتحول إلى فظائع جماعية، والوضع الإنساني المنذر بكارثة في جنوب السودان" و "كررت دعوتها إلى وقف الأعمال العدائية فوراً وحثت الأطراف على ضمان استيعاب الجميع في العملية السياسية، سواء في الحوار الوطني المقترح أو في تنفيذ [الاتفاق]"^(٦).

ألف - الانشقاقات القبلية

١٧ - تعزى الانشقاقات القبلية المستمرة في القيادة، على النحو المفصل في التقرير المؤقت للفريق الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إلى اثنين من الاتجاهات المستمرة: (أ) التهميش والإقصاء التدريجين لغير المنتمين إلى قبائل الدينكا في الجيش الشعبي وقوات الأمن والموظفين المدنيين في الجهاز الإداري للدولة؛ (ب) تجاوزات الأجهزة العسكرية والأمنية التي يهيمن عليها المنتمون إلى قبائل الدينكا، التي استهدفت غير المنتمين إلى قبائل الدينكا وهمشتهم^(٧).

١٨ - وقد تجلّت هذه الاتجاهات في عدد الاستقالات من المناصب البارزة من كل من الجيش الشعبي والوزارات المدنية في شباط/فبراير ٢٠١٧، مما يتناقض مع تأكيد الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أن البلد على مسار مستقر^(٨). (أنبأت بحدوث هذه

(٦) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2017-01-joint-press-statement-au-igad-and-un-consultations-south>.

(٧) انظر على سبيل المثال، الأسباب التي ساقها الفريق توماس سيريلو سواكا، والعقيد خالد أونو لوكي، وغابرييل ديوب لام، والعميد هنري أويبا نيافو، والعقيد قاي شاتيم في رسائل استقالتهم.

(٨) أنكر مارتن إيليا لومورو، وزير شؤون مجلس الوزراء، في مقابلة معه، وجود حرب في البلد. انظر على سبيل المثال، Hellen Achayo, "National dialogue not subject to review-Dr. Lomoro", Eye Radio, 1 February 2017، <http://www.eyeradio.org/national-dialogue-subject-review-dr-lomoro/>.

الاستقالات استقالةُ نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي، الفريق بيبي مانتويل ويسجانغ وهو زعيم بارز من عشيرة بول نوير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على النحو المبين في التقرير المؤقت للفريق^(٩).

١٩ - فعلى سبيل المثال، في رسالة الاستقالة المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧ المقدمة إلى كبير، اتهم الفريق توماس سيريلو سواكا، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للوجستيات، والذي كان قبل استقالته أعلى الاستوائيين رتبة في الجيش الشعبي، القيادة بتخطيط وتنفيذ "حرب مهندسة قبيلا"، وتنظيم "انتهاكات مدبرة لاتفاق السلام". وذكر أيضا أن "الرئيس وبعض ضباط الجيش الشعبي المنتمين لقبائل الدينكا يجبطون بشكل منهجي تنفيذ اتفاق السلام ويسعون لتحقيق مخطط مجلس أعيان جينق ... مخطط التطهير العرقي، والتشريد القسري للسكان من ... أراضي أجدادهم وإلى الهيمنة العرقية".

٢٠ - وكتب سيريلو فضلا عن ذلك أن كبير ورئيس الأركان، بول مالونق، ومجلس أعيان جينق، وغيرهم من زعماء قبائل الدينكا يقوضون التسلسل القيادي الرسمي للجيش الشعبي، مستعصين عنه بهيكل مواز. وتتسق هذه المقولة مع الاتجاهات السابقة التي حددها وأثبتها الفريق في عام ٢٠١٦. وذكر سيريلو ما يلي:

يتقابل القائد العام ... ورئيس الأركان في معظم الأحيان في مساكن خاصة بهم مع ضباط قريبين منهم وموثوق بهم ويجمعهم معاً منشأ قبلي واحد (قادة قبليون). ويوصف هؤلاء الضباط بأنهم "ضباط يدينون بالولاء". ومن الغريب أنه في هذه الاجتماعات يكون حاضرا بعض أعضاء مجلس أعيان جينق، (ربما باعتبارهم "أفرادا غير نظاميين" - وهم أساسا رجال قبائل يقدمون التوجيه أو المشورة للجيش). وجميع السلطات في الجيش محصورة في يد رئيس الأركان الذي يستخدمها لبناء وتعزيز القوة العسكرية لـ "ميليشيا الجيش الشعبي" من أجل تنفيذ "مخطط الدينكا" المتمثل في إخضاع أو إذلال أو تدمير أي من القبائل الأخرى التي تجرؤ على الوقوف في طريقهم. والعدد الصغير من جنود الجيش الشعبي المنتمين إلى قبائل أخرى يتم عمدا تجاهلهم وتركهم دون نشر؛ وهم يظلون عزلا من السلاح، حتى في أوقات الطوارئ. ونفس المعاملة يتم تعميمها على القوات المنظمة الأخرى في الولايات بخلاف ولايات الدينكا.

(٩) عشيرة بول نوير هي العشيرة الوحيدة من قبائل النوير المنتسبة إلى الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وبينما لا يزال قادة آخرون من عشيرة بول منحازين إلى كبير، فقد عارضوا منذ فترة طويلة دينق قاي، وذلك منذ أن كان حاكم الوحدة قبل الحرب، وهناك إمكانية ضعيفة لدعمهم لقيادة وطنية يجتلي فيها موقعا بارزا.

٢١ - واتهم سيريلو كير أيضا بإضعاف الجيش من خلال القيام "بشكل تكتيكي ومنهجي بتحويل الجيش الشعبي إلى جيش حزبي وقبلي"، مشيرا إلى أنه "ميليشيا موالية فقط لقيادته القبلية المتمثلة في شخص الرئيس سلفا كير ميارديت، ورئيس هيئة الأركان العامة بول مالونق أوان" وأنه "قد أصبح مؤسسة ميليشيا قبلية حقا".

٢٢ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، أعلن سيريلو عن إنشاء جبهة الخلاص الوطنية، التي يشغل فيها منصب الرئيس والقائد العام. وقال في ختام الإعلان عن إنشاء الجبهة إن "نظام كير" يجب "وقفه من خلال تغييره أو خلعته من السلطة بجميع الوسائل اللازمة". وأكد كذلك أن "التغيير الذي يفرضه المواطنون قادم على الأبواب؛ وكل ما ينتظرونه هو نداء موحد للمقاومة ضد النظام باستخدام جميع الوسائل المتاحة والمحدية والفعالة"^(١٠).

٢٣ - وبعد استقالة سيريلو بوقت قصير، استقال أيضا في ١٧ شباط/فبراير، العقيد خالد أونو لوكي، وهو مشاور عدلي عام ورئيس المحاكم العسكرية للجيش الشعبي وهو من قبيلة استوائية، متهما مالونق بإساءة استخدام منصبه وترسيخ القبليّة. وذكر لوكي في خطاب استقالته الموجه إلى مالونق ما يلي:

إنك تتجنب المحاكم الحالية في معظم الأحيان، وتحاكم الضباط بنفسك، بينما تقوم بصوغ وتشكيل محاكم غريبة متناقضة مع المحاكم القائمة المستقرة المتوافقة مع القانون. إن تلك العصابة من أصدقائك وأقاربك غير المؤهلين الذين يقومون بشكل خطير بعمليات الاعتقال وإصدار الأحكام حسب رغبتك وأمرك لم يلتحقوا قط بأي كلية حقوق للاضطلاع بتلك المسؤولية. والاعتقالات والاحتجازات غير المحددة وغير المنصوص عليها التي تتراوح من أشهر إلى سنوات دون إجراء تحقيق وتدقيق بشأنها بعد، المستندة إلى قضايا ملفقة ضد أفراد من غير عرق الدينكا، هي أمور تشكل انتهاكا خطيرا لحقوقهم وهي معاكسة للقوانين المعمول بها.

٢٤ - وفي رسالة استقالته اللاحقة المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، كتب العميد هنري أويي نياقو، مشاور عدلي عام ومدير القضاء العسكري، وهو من قبيلة الشلك، ما يلي:

السيد الرئيس، لقد حذرت كثيرا من السياسات القائمة على تأجيج النزعة الإثنية والتحيز، ولكن للأسف، يبدو أن هذه المشورة لم تصادف أذنا واعية. فسجون ومعتقلات الجيش مليئة بالسجناء ممن ينتمون إلى أعراق أخرى غير عرق الدينكا. السيد الرئيس، لقد كشفتم بالفعل عن نواياكم القبليّة وبالتالي أظهرتموها في مسيرات الجيش التي تخاطبون فيها القوات بلغتكم الخاصة. وينبغي لكم تذكّر

(١٠) انظر <http://nyamile.com/wp-content/uploads/2017/03/NAS-DECLARATION-06-03-2017-2.pdf>

أنكم قدمتم إحاطة إلى الاجتماع العام لكبار الضباط في المنطقة JI، بلغتكم وتكلمتم ضد اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان^(١١).

٢٥ - وقد أثار العميد كامبلا أوتواري أليردو بول، قائد لواء قاعدة اللوجستيات وهو من قبيلة استوائية، مسألة النزعة القبلية والمحسوبية والفساد في استخدام أموال الدولة من أجل تسليح ميليشيات الدينكا كأساس لاستقالته في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويشمل الآخرون الذين استقالوا و/أو انشقوا في شباط/فبراير وزير العمل والخدمات العامة وتنمية الموارد البشرية، غابرييل ديوب لام^(١٢) وملحق شؤون الدفاع لجنوب السودان لدى أوغندا ورواندا وبوروندي، العقيد قاي شاتيم بوتش، وكلاهما من النوير^(١٣). وقد انضموا لاحقاً إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية.

٢٦ - وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أعلن الفريق أول خالد بطرس بورا، قائد الحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التي يهيمن عليها الموري، والمنتسبة إلى القيادة في جوبا منذ عام ٢٠١٤، انضمامه إلى جبهة الخلاص الوطني^(١٤).

٢٧ - وقد انشق بعض الضباط من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي للانضمام إلى جبهة الخلاص الوطني، منهم الفريق أول فايز إسماعيل فاتور، قائد قطاع غرب بحر الغزال، والعقيد نيارجي جيرميلي رومان، نائب المتحدث الرسمي للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي^(١٥).

باء - التحريض على العنف

٢٨ - أبرز الفريق في تقريره المؤقت الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على العنف، وهو ما حظي باهتمام كبير لدى العديد من المسؤولين على المستويات العليا. ونتيجة لتقرير الفريق وبيانات أخرى صادرة عن مسؤولي الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان،

(١١) أشار تحديداً إلى قول وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى كويل مانينان إن "الدينكا هم الوحيدون الذين حرروا جنوب السودان".

(١٢) استقال غابرييل ديوب لام في بيان صحفي مؤرخ ١٨ شباط/فبراير.

(١٣) أصدر العقيد قاي شاتيم بوتش إعلان انضمامه إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. انظر - www.southsudannewsagency.com/index.php/2017/02/09/colonel-gai-chatim-pouchs-statement-defection-splma-io/

(١٤) انظر - www.southsudannation.com/gen-khalid-butrus-bola-c-in-c-of-ssdma-announces-merger-with-gen-cirillos-national-salvation-front/

(١٥) رسالة استقالة الفريق أول فايز إسماعيل فاتور المؤرخة ٩ مارس ٢٠١٧ ورسالة استقالة العقيد نيارجي جيرميلي رومان المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٧، وجرى تقديم كليهما إلى مشار.

أصبحت العديد من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمة للتحريض أقل نشاطا وانتقلت حسابات أخرى لاحقا إلى محافل مغلقة^(١٦) قيدت إمكانية الوصول إلى هذه الحسابات وزادت من صعوبة رصدها. ومع ازدياد خفاء التحريض العلني، ازدادت بموازاة ذلك التهديدات والهجمات المنشورة في وسائط التواصل الاجتماعي والتي تستهدف أفرادا محددين، على النحو المبين في الشكل الأول:

Wen e Guolkeer, "regime ' without an adjective simply means a system of governing. So I really struggle to understand how using that norm qualifies me as an activist? I am certainly happy to be an activist, but I think there are other better grounds for such an honour.
8 minutes ago · Like · Reply

We will get you soon wherever you Dr. Insane!
7 minutes ago · Like

Lives in Juba, Sudan

13:51

Do you have an idea that some black S. Africans are after idiots like you...
Sent from web

Even Jesus himself denied the Koyo-koyo talks of the satan when satan wispered to His ears to change the stone into bread and eat it. If someone out there think he or she has the sophiscated analogy to change hearts or deeds of SSudanese, he or she must start by the majority of the dinka who continue killing the non dinka. I mean those who are in the rule as well as the JCE. It is not tooooo late to say the truth.
3 hours ago · Like · Reply

Kiir's regime is 99% supported by Dinka community from all walks of life because Kiir is using ethnicity to fight for him and get rid of other tribes.
I agreed with Paulino Matip that a good Dinka is a dead one.
2 hours ago · Like · Reply · 1 Like

Yesterday at 11:47 PM · Like · Reply

When you were backing the current Regime, it is because you were gaining, thereafter you gained money, you turned against the Regime writing nonsense about the government. NSS shutdown your Newspapers-centre, you escaped Juba and you opened your mouth posting immature words.
I don't beg Malong nor Kiir but they are War Veterans and Elders of this Nation, and Salva Kiir is the President of this Nation, we won't blamed him or insulting him on Social Media So that we get inward-looking as others who gained such a way you are doing but Wol Deng Atak, let me assure you will never get your desire in introverted way.
If you still insisting posting nonsense against Kiir or whosoever, I will absolutely blow your cover.
7 hours ago · Like · Reply

where did I mentioned Malong in my post? Where did I insult elders in calling for formation of technocratic governm... See More
6 hours ago · Like · Reply

(١٦) تستند هذه المعلومة إلى مقابلات أجريت مع العديد من مصادر المجتمع المدني الجنوب سوداني في جوبا ونairobi وأديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و من ١٣ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ وأكدها أيضا ثلاثة جنوب سودانيين من الناشطين على وسائط التواصل الاجتماعي.

جيم - الحوار الوطني

٢٩ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعلن كبير حوارا وطنيا "لإنهاء النزاعات العنيفة في جنوب السودان، وإعادة بناء الوفاق الوطني، وإنقاذ البلد من التفكك، وبدء حقبة جديدة يسودها السلام والاستقرار والازدهار"^(١٧). ومن المقرر أن يتولى توجيه العملية لجنة وطنية من الشخصيات البارزة وأمانة للجنة، مع تولى كبير مهمة رعايتها^(١٨). ورغم الهدف من العملية، فقد اعتبرت شخصيات عديدة من المجتمع المدني والمعارضة وبعض المراقبين الدوليين الدور الذي يقوم به كبير في العملية وافتقارها المتصور إلى الاحتواء دليلا على انعدام حسن النية من جانب القيادة^(١٩).

٣٠ - وقد أصر المحتجزون السابقون والحزب الديمقراطي الاتحادي على أنه كفي تنجح المبادرة، ينبغي أن تكون احتوائية على نطاق واسع وينبغي ألا تُعقد في جنوب السودان. وفي بيان صحفي صدر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعرب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي عن تحفظاته، مصرا على أنه "لا يعتقد أن الرئيس سلفا كبير لديه مصداقية لقيادة هذا الحوار" وأن الحوار الوطني هو آلية من أجل "التحليل على العدالة والمساءلة".

٣١ - وردا على هذه الاتهامات، ذكر كبير، في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية التشريعية الوطنية في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، ما يلي:

أود أن أوضح تماما لمن يشكك أو يرتاب في نوايانا ولشركائنا الإقليميين والدوليين أن مبادرة الحوار الوطني التي أطلقناها ليست خدعة، أو أسلوبا لتعطيل الأمور أو استراتيجية محسوبة من جانب الحكومة لتعزيز قبضتها على السلطة كما تزعم العناصر المناهضة للسلام... فالحوار الوطني هو رغبة صادقة من شعب جنوب السودان والحكومة عازمة على دفعه قدما كما سبق توضيحه.

(١٧) الهدف العام كما ورد في خطاب كبير يختلف قليلا عن صيغته الواردة في الوثيقة المفاهيمية التي تذكر أن "أهداف الحوار الوطني هي إنهاء جميع النزاعات العنيفة في جنوب السودان، وتشكيل توافق وطني، وإنقاذ البلد من التفكك والتدخل الأجنبي". انظر الفرع الخاص بأهداف الحوار الوطني من المذكرة المفاهيمية لكبير التي وزعت على أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية عند بدء العملية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولأغراض المقارنة، انظر الخطاب الذي أدلى به كبير يعلن فيه بدء الحوار الوطني في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والمتاح على الرابط التالي: www.eyeradio.org/president-salva-kiir-state-nation-address-full-text/.

(١٨) لأغراض المقارنة، انظر الخطاب الذي أدلى به كبير يعلن فيه بدء الحوار الوطني في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(١٩) مقابلات سرية مع مجموعة متعددة من كبار قادة جماعة المعارضة ونشطاء المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي، ١٤-٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٣٢ - وعملية الحوار الوطني بصيغتها المفاهيمية الحالية لا تقدم في الواقع أي عروض صريحة إلى مشار. وعلى الرغم من استبعاده من المنطقة (انظر الفرع دال)، فقد اقترح بعض أعضاء السلك الدبلوماسي أن أي عملية حوار وطني مشككة بشكل حقيقي ينبغي أن تشمل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وأن يتحى كبير عن رعايته للعملية لدحض التصورات بأنه يمارس نفوذا غير ملائم^(٢٠). ففي ٧ آذار/مارس مثلا، قال الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ألفا عمر كوناري، أثناء حديث له في ياي، إن الحوار الوطني يحتاج إلى "زعيم محايد"، مضيفا قوله "لا يمكننا الدخول في حوار وطني حقيقي دون إشراك الدكتور ريك مشار في عملية السلام"^(٢١).

٣٣ - واستمرار العنف في جميع أنحاء البلد، على النحو المبين في الفرع الثالث من هذا التقرير؛ والقمع المستمر للحقوق المدنية والسياسية (انظر الفرع الرابع) وضخامة الأزمة الإنسانية وخطورتها، بما في ذلك المجاعة (انظر الفرع الخامس)، هي أمور تلقي ظللا من الشك على جدوى الحوار الوطني بالنظر إلى كون الأغلبية الساحقة من الجنوب سودانيين يتعرضون حاليا لمستوى حاد من المحن أو اضطروا إلى الفرار من البلد بسبب انعدام الأمن أو التهيب من جانب الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (انظر الفرع دال).

دال - السياق الإقليمي

٣٤ - أصبح موقف فرادى الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تجاه الحالة في جنوب السودان أقل وضوحا في الأشهر الثمانية منذ الانهيار الفعلي للحكومة الانتقالية. وعلى الرغم من البيانات التي تشير إلى وجود موقف جماعي، من قبيل البيان المشترك المذكور أعلاه الذي أصدره الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فقد تبدد الضغط المنسق من أجل إنفاذ الاتفاق لصالح ترتيبات ثنائية تملئها المصالح الأمنية والاقتصادية القطرية.

٣٥ - ولم تعد الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية تصر على "العودة إلى الوضع الفعلي السابق وفقا لـ [الاتفاق]"، على النحو الذي طالبت به الدول الأعضاء في الهيئة بعضويتها الموسعة في آب/أغسطس ٢٠١٦، عندما شجعت مشار على إعادة الانضمام إلى عملية السلام وشجعت دينق قاي على "التنحي... من أجل السلام والاستقرار"^(٢٢). وبدلا من ذلك،

(٢٠) مقابلات مع اثنين من الدبلوماسيين الأفريقيين، وعضوين آخرين من السلك الدبلوماسي، وعدة نشطاء من المجتمع المدني في أديس أبابا، ١٣-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ وبرتوريا، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٢١) "African Union High Representative says dialogue initiative needs neutral leader", Radio Tamazuj, 7 March 2017. متاح على الرابط التالي: <https://radiotamazuj.org/en/article/au-high-representative-says-dialogue-initiative-needs-neutral-leader>

(٢٢) انظر الفقرتين ١٣ و ١٥ من البيان المعتمد في مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني للهيئة الحكومية الدولية بعضويتها الموسعة بشأن الحالة في جنوب السودان، والمتاح على الرابط التالي: https://igad.int/attachments/article/1383/1408_AGREED%20FINAL%20COMMUNIQUE%20-2017%20Plus%20on%20South%20Sudan%20in%20Addis%20Ababa وكانت فكرة تنحي تابان بعد عودة ريك مشار قد كررها أيضا حزقيال لول جاتكوث في فندق كراون في جوبا في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٦.

أشارت الهيئة الحكومية الدولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى "إطار" للاتفاق. وتحولت الاتصالات والإجراءات اللاحقة للهيئة الحكومية الدولية والدول الأعضاء فيها ضد دعم عودة مشار إلى الحكومة الانتقالية^(٢٣). وفي مقابلة أجريت في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، ذكر رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم أن "المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية، قد قرر أنه ينبغي ألا يُسمح بأن يعود [مشار] إلى جنوب السودان في الوقت الراهن، ريثما يصبح بالإمكان بدء الأعمال التحضيرية للانتخابات"^(٢٤). ورفضت الحكومتان الإثيوبية والسودانية محاولة مشار العودة من جنوب أفريقيا إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وعزت كلتاها هذا الرفض إلى تعرضهما لضغوط من الولايات المتحدة^(٢٥).

٣٦ - ولم تتوفر أيضا طريقة إقليمية أو دولية قوية للمطالبة بالمساءلة والتقييد بأحكام وآجال الاتفاق. وعليه، وعلى النحو الذي وثقه الفريق في تقارير متعددة ووثقته أيضا اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وغيرها من الهيئات الدولية، فإن الأطراف في الاتفاق، ولا سيما الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، لا تزال تواصل انتهاك الاتفاق دون أي لوم أو عواقب من جانب المنطقة أو المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بما في ذلك مجلس الأمن.

٣٧ - والواقع أن كير قد أكد في شباط/فبراير ٢٠١٧ في كلمته أثناء افتتاح الجمعية التشريعية الوطنية أنه "رغم محاولات عزل ... جنوب السودان دبلوماسيا، فنحن لا زلنا نتمتع بعلاقات دبلوماسية رائعة في المنطقة ... مع جميع بلدان الهيئة الحكومية الدولية وكذلك أعضاء جماعة شرق أفريقيا". ومن خلال الاستفادة من "العلاقات الدبلوماسية الرائعة في المنطقة"، وقعت القيادة ما لا يقل عن ثمانية اتفاقات ثنائية مع إثيوبيا، يسعى بعضها إلى منع استخدام الأراضي الإثيوبية لأغراض "أنشطة المتمردين"^(٢٦) كما شهدت "تعزيز العلاقة مع ... السودان"^(٢٧). وعلى الرغم من هذه الاتفاقات، أكد الفريق أن أشخاصا من عدة

(٢٣) ذكر بيان صادر عن الهيئة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أن "الاحتواء ليس أمرا متعلقا بالأفراد، ولكنه عملية لضمان التمثيل الحقيقي للطابع الوطني في تنفيذ [الاتفاق]". انظر www.mfa.go.ke/wp-content/uploads/2016/12/Final-Communique%CC%81-of-the-29th-Extraordinary-IGAD-Summit.pdf

(٢٤) مقابلة متلفزة ضمن برنامج Focus on Africa على قناة BBC التلفزيونية، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٢٥) مقابلة مع أنجلينا تيني، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. بيد أنه قبل هذا الحادث، كان رئيس الوزراء الإثيوبي هايليماريام ديسالين، قد أبلغ مجلة السياسة الخارجية *Foreign Policy* أن ريك مشار "سيُسمح له بالمرور عبر إثيوبيا في أسفاره ولكن لا نرحب ببقائه مرة أخرى مدة طويلة"، و "أنا لسنا بحاجة إلى شخص يقود كفاحا مسلحا في إثيوبيا". انظر Brian Stout and Siobhán O'Grady, "Ethiopian PM blames Olympic protest on U.S.-based dissenters", *Foreign Policy*, 21 September 2016. يمكن الاطلاع عليه عبر هذا الرابط: <http://foreignpolicy.com/2016/09/21/ethiopian-pm-blames-olympic-protest-on-u-s-based-dissenters/>

(٢٦) انظر، على سبيل المثال، البيان المشترك الصادر في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها كير إلى إثيوبيا، أديس أبابا، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٢٧) انظر <https://paanelwel2011.files.wordpress.com/2017/02/the-speech-of-president-kiir-during-the-opening-of-the-national-assembly-21-february-2017.pdf>

جماعات معارضة من جنوب السودان كانوا وقت تقديم هذا التقرير يواصلون التحرك في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك في إثيوبيا والسودان.

٣٨ - ومنحت العلاقات الثنائية التي يتمتع بها الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي فرصة لتضييق الخناق على أنشطة المعارضة في بعض الدول المجاورة. وقد أكد كبير، في خطابه أمام الجمعية الوطنية في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، أنه سوف "يتخذ تدابير قصوى من أجل تحييد العناصر المعادية للسلام في أي مكان". ووفقاً لمختلف الجماعات المعارضة الموجودة في المنطقة، ولا سيما كينيا، فإن عملها قد خضعت لمراقبة عناصر الأمن في جنوب السودان، بهدف تقليص أنشطتها من خلال التخويف والاختطاف والترحيل القسري^(٢٨). وقد تعرض للتهديد الناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المعارضة؛ وأبلغ بعضهم الفريق بأن المخبرين العاملين تحت إشراف عناصر الأمن في سفارات جنوب السودان، يستعينون بالشركاء الإقليميين في تضييق الخناق على نشطاء المعارضة^(٢٩).

٣٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعتقلت السلطات الكينية جيمس قاتديت داك، المتحدث باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وأعادته إلى الوطن، بدعوى ترحيبه بطرد الأمين العام قائد القوة السابق لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفريق أول الكيني جونسون موغوا كيماني أنديكي. وكان الترحيل انتهاكاً لالتزام البلد بمبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي للاجئين^(٣٠). وبعد ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اختفى في نيروبي اثنان من مواطني جنوب السودان، وهما أغري إدري، عضو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، ودونغ صمويل لوك، وهو من محامي حقوق الإنسان البارزين في جنوب السودان. وكشفت إجراءات المحكمة الكينية اللاحقة عن اسمي جون توب لام ومايكل كواجيان بوصفهما شخصين يشتبه في أنهما مرتبطان باختفائهما. وسيقدم الفريق في مرفق سري معلومات إضافية عن هذه القضية، بما في ذلك الأفراد المعنيون.

٤٠ - والواقع أن بعض السياسيين الكينيين قاموا بحملة مناهضة لجماعات المعارضة في جنوب السودان. وأبرزهم ويستون وأنجوهي واهوم، الذي يدعو نفسه المنسق الإقليمي

(٢٨) مقابلات أجريت مع محتجزين سابقين وأحزاب معارضة وأفراد من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ونشطاء من المجتمع المدني في المنفى في المنطقة.

(٢٩) مقابلات سرية أجريت مع معارضين سياسيين وممثلين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ونشطاء من المجتمع المدني في المنفى في أديس أبابا ونيروبي، في الفترة ١٣-٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٣٠) UNHCR, "News comment by UNHCR's spokesperson Cécile Pouilly, on the return of Mr. James Gatdet", press release, 4 November 2016, يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.unhcr.org/en-us/news/press/2016/11/581ca3924/news-comment-unhcrs-spokesperson-cecile-pouilly-return-mr-james-gatdet.html

لأصدقاء جنوب السودان في شرق أفريقيا. ولدى إعادة كينيا قاتديت داك قسرا^(٣١)، سخر واهوم منه على موقع فيسبوك بنشر ما يلي: "... انقل تحياتي إلى ماثيانق أنيور!"^(٣٢) وكان واهوم من بين أوائل من ألقوا اللوم على قاتديت داك بعد توقيع البيان الكيني ردا على طرد الجنرال أونديكي^(٣٣). وسأل على صفحته على موقع فيسبوك قائلا بالسواحيلية: "أين جيمس قاتديت داك؟". وتنشر صفحته على موقع فيسبوك بانتظام تهديدات وعبارات تحريض مقنعة ضد جماعات المعارضة في جنوب السودان، ولا سيما تلك الموجودة في كينيا كما يتبين من العينات الواردة في الشكل الثاني والمرفق الثاني^(٣٤).

الشكل الثاني

مشاركات على صفحة ويستون وانجوهي واهومي على موقع فيسبوك



(٣١) قاتديت داك لاجئ مسجل في كينيا منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، وإعادته قسرا إلى جنوب السودان تجعله عرضة بشدة لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، مما يشكل انتهاكا لمبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي للاجئين.

(٣٢) ماثيانق أنيور هي ميليشيا تابعة لقبائل الدينكا، جندها كبير ومالونق، وفقا للجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق المعنية بجنوب السودان في تقريرها النهائي الصادر في عام ٢٠١٤، وقامت بارتكاب فظائع في جوبا وفي أماكن أخرى منذ بداية الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. انظر www.facebook.com/1426573450976718/photos/a.1501666143467448.1073741830.1426573450976718/1632700423697352/?type=3&permPage=1.

(٣٣) انظر www.facebook.com/1426573450976718/photos/a.1501666143467448.1073741830.1426573450976718/1632369270397134/?type=3&permPage=1.

(٣٤) https://www.facebook.com/Hn-Weston-Wanjohi-1426573450976718/?ref=page_internal

٤١ - وقد دفعت هذه التطورات المعارضة إلى أن ترى أن المنطقة قد انحازت إلى الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، فقد أعرب عدة زعماء كبار من المعارضة للفريق مباشرة عن شكوكهم في وجود وسطاء محايدين في المنطقة^(٣٥).

ثالثاً - توسع نطاق النزاع وتمدده

ألف - انتشار الحرب وأساليب شنها

٤٢ - وثق الفريق بإسهاب في تقاريره السابقة إخفاق أطراف الاتفاق المستمر في التقيد بالتزامات وقف إطلاق النار الواردة فيه، وكذلك سعيها الدؤوب للتوصل إلى حل عسكري، بدلا من حل سياسي، للحرب. وفي حين أن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجماعات مسلحة أخرى قاموا بعمليات، بما في ذلك استهداف مدنيين، طوال عام ٢٠١٦ وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، فإن الحملات العسكرية الأكبر حجما خلال هذه الفترة خططها ونفذها الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بقيادة كبير.

٤٣ - وقد اتبعت هذه الحملات، التي شنت في أعالي النيل والوحدة وغرب بحر الغزال وجونقلي، وكذلك في الاستوائية الكبرى، نمطا تكتيكيا متسقا نسبيا منذ شن الهجوم الحكومي الكبير بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٥، أي هجمات منسقة من مليشيات قبلية وقوات للجيش الشعبي تنتمي غالبيتها إلى قبائل الدينكا، تدعمها الأسلحة الثقيلة، مثل المروحيات الهجومية طراز Mi24 التي اشترتها الحكومة منذ أوائل عام ٢٠١٤^(٣٦) (يوفر الفرع السادس معلومات إضافية بشأن شراء الأسلحة). فعلى سبيل المثال، يأتي استخدام الحكومة لمليشيات قبائل الدينكا لشن الحرب في الاستوائية الكبرى في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على غرار قيامها بتسليح مليشيات بول نوير، واعتمادها عليها بوصفها القوة البرية الرئيسية للهجوم في الوحدة عام ٢٠١٥.

٤٤ - وفي الأسابيع التي سبقت تقديم هذا التقرير، نفذ الجيش الشعبي هجمات في أعالي النيل، وبخاصة حول واو شلك على الضفة الغربية لنهر النيل قرب الحدود السودانية؛ وفي يواي وحولها، شمال جونقلي، في الإقليم المأهول أساسا بقبيلة لولو نوير؛ وفي أماكن مختلفة في تقسيمات الاستوائية، ولا سيما المنطقة المحيطة بكاجو كيجي وموروبو والمناطق النائية

(٣٥) مقابلة مع شخصية معارضة بارزة، نيروبي، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٣٦) على نحو ما وصف بإسهاب في تقرير الفريق الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70)، أدى رجال مليشيا بول نوير دورا فعالا في هجوم عام ٢٠١٥ في الوحدة. وفي الحملات الحكومية في الاستوائية الكبرى، تغلب قبائل الدينكا على مليشيات القبائل وتزداد صعوبة تمييز هذه المليشيات عن وحدات الجيش الشعبي المشاركة المنتمية إلى قبائل الدينكا. وقد تم، من حيث الجوهر، دمج مليشيا ماتيانق أنيور في الجيش الشعبي.

حول ياي قرب حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. كما وردت تقارير عن اندلاع القتال في وسط وجنوب الوحدة، قرب ماينديت ولير (مسقط رأس مشار)، وفي المناطق الريفية في غرب بحر الغزال، وقرب توريت في شرق الاستوائية.

٤٥ - وخلال هذه الفترة ذاتها، شنت ميليشيا أقويليك، تحت قيادة الفريق جونسون أولوبي في أعالي النيل في نهاية كانون الثاني/يناير، أهم العمليات العسكرية للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وفي حين أنه ليس من الواضح ما إذا كان الجيش الشعبي أو ميليشيا أقويليك التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بدأ القتال، فقد قامت تلك الميليشيا لاحقا بقصف مواقع متعددة للجيش الشعبي في ملكال وحولها، وفي واو شلك وشمالا صوب الرنك؛ وشارك كلا الجانبين في عمليات ميدانية؛ وشن الجيش الشعبي غارةً في واو شلك وشمال جونقلي، التي كانت تحت سيطرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي منذ عام ٢٠١٣. وشن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي منذئذ هجوما مضادا.

٤٦ - وفي الاستوائية الكبرى، واصلت الميليشيات المعارضة للجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي حملة حرب العصابات الوارد وصفها في تقرير الفريق الصادرين في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهو نزاع بين ميليشيات من الاستوائية والجيش الشعبي متجذر في المنازعات الإقليمية التي تفاقمت بسبب هيمنة الدينكا على المؤسسات السياسية والأمنية وحركة الماشية والاستيلاء على الأراضي في البلد.

التزوح القسري للمدنيين

٤٧ - كما كان متوقعا في التقرير المؤقت للفريق الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أدت العمليات العسكرية إلى تصاعد الحرب في مناطق متعددة من البلد، وهو ما تتضح عواقبه على نحو صارخ في التزوح المتسارع للسكان من الاستوائية الكبرى، وعلى الأخص خلال الفترة منذ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٨ - وقد اضطر ما لا يقل عن ربع مجمل سكان جنوب السودان إلى ترك بيوتهم منذ اندلاع الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٣٧). وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، نزح داخليا ما يزيد على ١,٩ مليون جنوب سوداني^(٣٨)، وفر ما يزيد على ١,٦ مليون شخص

(٣٧) International Organization for Migration (IOM), "Urgent action needed to help millions facing famine in South Sudan, Somalia, Yemen, North-east Nigeria", 28 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.iom.int/news/urgent-action-needed-help-millions-facing-famine-south-sudan-somalia-yemen-north-east-nigeria.

(٣٨) بما في ذلك ٢٢٤ ٠٠٠ شخص تقريبا يلتمسون اللجوء في مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

من البلد، بزيادة قرابة ٢٨٠.٠٠٠ نازح داخليا و ٦٧٠.٠٠٠ لاجئ منذ تقرير الفريق المؤقت الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦^(٣٩). وتشكل جنوب السودان الآن أكبر أزمة لاجئين في أفريقيا وثالث أكبر أزمة عالميا، بعد الجمهورية العربية السورية وأفغانستان. ويشكل الأطفال أكثر من ٦٠ في المائة من اللاجئين، ويعاني العديد منهم من سوء التغذية الحاد. ويبلغ آخر الوافدين الجدد عن نشوب قتال عنيف وعمليات اختطاف واغتصاب ومخاوف من الجماعات المسلحة وأخطار تهدد الحياة، فضلا عن نقص حاد في الأغذية^(٤٠).

٤٩ - وقد استقبلت أوغندا أقل قليلا من نصف هؤلاء اللاجئين^(٤١). ورغم تفاوت التدفق اليومي، لا يزال معدل الوافدين الجدد مرتفعا باستمرار. ففي ٢١ تموز/يوليه، مباشرة عقب الاشتباكات التي وقعت في تموز/يوليه، عبر ٣٣٧ ٨ لاجئا من جنوب السودان الحدود إلى أوغندا^(٤٢). وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، تم تسجيل ٧٠٤٦ وافدا جديدا في يوم واحد^(٤٣). ونتيجة لهذه التدفقات المستمرة، أعلنت مفوضية شؤون اللاجئين، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، عن فتح منطقة مستوطنات جديدة في أوغندا^(٤٤).

القيادة والتحكم

٥٠ - لا تزال جميع الأدلة المتاحة تدعم استنتاجات الفريق السابقة بشأن مسؤولية القيادة داخل الحكومة، على النحو المبين في جميع تقاريره الصادرة في عام ٢٠١٦، والدور المركزي

(٣٩) تشمل هذه الإحصاءات النازحين قبل وبعد اندلاع الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. انظر التحديث التشغيلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رقم ٢١٠٧/٤، للفترة ١٥-٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، ورقم ٢٠١٦/١٩، للفترة ١-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ويمكن الاطلاع عليهما من خلال هذا الرابط: <http://data.unhcr.org/SouthSudan/documents.php?page=1&view=grid#page-5>.

(٤٠) UNHCR, "With no solution in sight, refugee numbers from South Sudan cross 1.5 million mark", briefing note, 10 February 2017, www.unhcr.org/589d82834.html, يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط.

(٤١) ما مجموعه ٣٢٦ ٧٦٤ لاجئا. انظر التحديث التشغيلي لمفوضية شؤون اللاجئين، رقم ٢٠١٧/٤.

(٤٢) UNHCR, "Over 26,000 people flee to Uganda to escape uncertainty in South Sudan", briefing note, 22 July 2016, www.unhcr.org/5791e2d04.html, يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط.

(٤٣) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, No. 20, 21 December 2016, يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ss.pdf>.

(٤٤) UNHCR, "New refugee settlement opens in Uganda as thousands of South Sudanese continue to flee everyday", 23 February 2017, <http://reliefweb.int/report/uganda/new-refugee-settlement-opens-uganda-thousands-south-sudanese-continue-flee-every-day>.

الذي أداه كبير ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي بول مالونق، من بين آخرين، في تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها^(٤٥).

٥١ - و بالمثل، تعد المعارضة المسلحة لقيادة كبير، على نحو ما ذكر في تقرير الفريق المؤقت الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، خليطاً متعدد الأوجه على نحو متزايد من قوات تشمل جماعات منشقة لديها ضغائن وأهداف ونهج مختلفة إزاء الحرب. وكثير من هذه الجماعات إما لا تخضع للسيطرة المباشرة للجنح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الذي يقوده مشار، والذي كان طرفاً في الاتفاق، وإما أنها لا ترتبط بهذا الجنح إلا ارتباطاً فضفاضاً. والواقع أن قيادة المعارضة تتسم بتوزع متزايد لعناصرها، حتى وإن كان العديد من العناصر يتقاسم قضية واحدة هي معارضة القيادة في جوبا. وهناك أيضاً أمثلة، ولا سيما في شرق الاستوائية، تشن فيها العناصر المسلحة هجمات، بما في ذلك على المدنيين، لأغراض إجرامية محضة. وقد شوهد أفراد مسلحون ينتقلون ذهاباً وإياباً بين قوات الأمن أو الفصائل السياسية المسلحة أو العناصر الإجرامية في هذه البيئة المتقلبة وغير المستقرة. ومن ثم، تزداد صعوبة التحقق من الدوافع الكامنة وراء بعض هذه الحوادث الأصغر حجماً، وعزوها بصورة نهائية إلى مجموعات معينة يمكن تحديدها.

٥٢ - وعند إسناد مسؤولية القيادة عن الأعمال أو السياسات التي تستوفي المعايير المعمول بها لفرض جزاءات على النحو الذي بينه مجلس الأمن في الفقرتين ٦ و ٧ من قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، ثم في الفقرتين ٨ و ٩ من قراره ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، اتبع الفريق، منذ تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في تعريف مسؤولية القيادة مفهومها المحدد في المادتين ٨٦ و ٨٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، الذي انضم إليه جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١٢. وتنص المادة ٨٦ في جملة أمور على أنه يتوجب على الأطراف في الاتفاقيات "قمع الانتهاكات الخطيرة" للاتفاقيات. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للمادة ٨٦:

"لا يعني قيام أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا اللحق "البروتوكول" رؤساءه من المسؤولية الجنائية أو التأديبية، حسب الأحوال، إذا علموا، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب، أو أنه

(٤٥) أشار الفريق، في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793)، إلى أن وزارة الشؤون الخارجية ومكتب رئيس الجمهورية قد أكدوا أن "أعضاء مجلس الأمن الوطني"، الذين يضطلعون بالمسؤولية الرئيسية عن قرارات الأمن والتخطيط للعمليات العسكرية، يتألفون من الأشخاص التالية أسماؤهم: الرئيس كبير، ووزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى كول منبانق، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي مالونق، ووزير الإعلام مايكل ماكوي، ووزير المالية آنذاك دينغ أنوري (الذي استعاض عنه الرئيس كبير بستيفن ديو داو في تموز/يوليه)، ووزير الأمن الوطني أوبوتو مامور، ومدير مكتب الأمن الداخلي بجهاز الأمن الوطني أكول كور، ومدير مكتب شؤون الأمن الخارجي بجهاز الأمن الوطني توماس دوث، والمستشار الرئاسي كيو قاتالوك.

في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك“.

٥٣ - لذا، تتطلب العناصر الأساسية لتوفر مسؤولية القيادة وجود علاقة رئيس بمرؤوس، حتى وإن كانت بحكم الأمر الواقع، تربط من يرتكبون انتهاكا بقائدهم وقت ارتكاب الانتهاك؛ وأن يكون الرئيس قد علم أو كان لديه من الأسباب ما يجعله على علم بأن مرؤوسيه قد ارتكبوا أو ربما ارتكبوا ذلك الانتهاك؛ وأن يكون الرئيس لم يتخذ جميع التدابير الضرورية والمعقولة لمنع الانتهاك أو المعاقبة عليه. ولا يتعين بالتالي أن يكون القائد قد أمر بهذا الفعل المحدد لكي يكون مستوفيا لشروط إثبات توليه القيادة والمراقبة. وكل ما يلزم هو أن يكون قد توقع بصورة معقولة احتمال حدوث الفعل ولم يتصرف على نحو ملائم لمنع حدوثه. وستكفي لعزو مسؤولية القيادة بموجب هذا التعريف، على سبيل المثال، أعمال من قبيل تسليح ونشر جنود انتهكوا أو يحتمل أن ينتهكوا القانون الدولي الإنساني.

باء - ظروف الاقتصاد الكلي

٥٤ - اختتم صندوق النقد الدولي مشاوره بشأن المادة الرابعة في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وسيقدم هذا التقرير إلى مجلس الصندوق في ١٥ آذار/مارس. وفي حين أن بعض الأدلة تشير إلى أن جهود وزير المالية ستيفن ديو داو^(٤٦) الرامية إلى إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات في إطار الميزانية الوطنية قد أدت إلى حد ما إلى انخفاض معدل التضخم (من ٤٧٩ في المائة^(٤٧) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٣٧٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)، لا تزال الدوافع الرئيسية للتقلبات الاقتصادية على حالها، وما زالت الحالة الاقتصادية قائمة، على النحو المبين في التقرير المؤقت للفريق الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ولا يزال ارتفاع أسعار السلع الأساسية يحد من سبل الحصول على الغذاء، ولا تزال التدفقات التجارية إلى البلد وداخله معطلة بسبب استمرار انعدام الأمن على الطرق الرئيسية ونقص الدولار، مما يحد من قدرة التجار على استيراد السلع.

٥٥ - ويعكس تقلب سعر صرف الجنيه الجنوب سوداني تدهور الحالة الاقتصادية. وقد انخفضت قيمة العملة في السوق الموازية من ٧٥ جنيها جنوب سودانياً مقابل الدولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٩٠ جنيها في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(٤٨).

(٤٦) وصف الفريق، في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70)، استخدام ديو داو أموال الدولة، عندما كان وزير النفط والتعدين، لشراء أسلحة لمليشيا دينكا بادانق في أعالي النيل.

(٤٧) انظر www.tradingeconomics.com/south-sudan/inflation-cpi.

(٤٨) Famine Early Warning Systems Network, “Extreme levels of food insecurity expected across South Sudan” (in 2017), South Sudan Food Security Outlook Update (December 2016). يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.fews.net/east-africa/south-sudan/food-security-outlook-update/december-2016.

وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان الدولار يباع في السوق الموازية بما يعادل ١٠٥ جنيهاً^(٤٩).

٥٦ - وقد استنفد البنك المركزي كل احتياطاته من العملة الأجنبية تقريباً، مما حد من قدرته على الاضطلاع بدور في تثبيت الاقتصاد^(٥٠). ويحتمل أن يكون البنك المركزي قد لجأ، لتفادي العجز عن السداد وتوفير السيولة، إلى اقتراض ما بين ٨٠ و ٢٠٠ مليون دولار من المصارف التجارية، مما جعل هذه المصارف غير قادرة على الوفاء بالتزامات عملائها، وإلى طباعة أوراق بنكنوت، مما أدى إلى تفاقم التضخم^(٥١). وأسفر نقص الاحتياطات من العملات الأجنبية واحتمال فقدان السيطرة على التضخم عن طلبات متكررة من وزير المالية للدعم المالي الدولي^(٥٢). ولكن لم تصدر حتى بداية آذار/مارس ٢٠١٧ تعهدات بدعم الميزانية. ومن أجل سد العجز في الميزانية البالغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار، كانت القيادة تنظر في إلغاء الدعم الحكومي للمحروقات^(٥٣).

٥٧ - وما زال نحو ٩٧ في المائة من الإيرادات الحكومية المعروفة مستمداً من مبيعات النفط، وجزء كبير منها الآن مبيعات نפט آجلة^(٥٤)، ويكرس للأمن بما فيه مشتريات الأسلحة ما لا يقل عن نصف الميزانية، وربما أكثر من ذلك بكثير، على النحو الموثق في تقارير الفريق السابقة. ووفقاً لحسابات الفريق التي أجراها استناداً إلى البيانات التي حصل عليها وحللها،

(٤٩) *Sudan Tribune*, "S. Sudanese pound further weakens against U.S. dollar", 7 January 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article61328.

(٥٠) International Monetary Fund, "IMF staff completes 2016 article IV mission on South Sudan", press release, No. 16-556. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.imf.org/en/News/Articles/2016/12/13/pr16556-IMF-Staff-Completes-2016-Article-IV-Mission-on-South-Sudan.

(٥١) J. Laddu, "The Bank of South Sudan is rapidly facilitating the collapse of commercial banks in South Sudan", 17 October 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.nyamile.com/2016/10/17/the-bank-of-south-sudan-is-rapidly-facilitating-the-collapse-of-commercial-banks-in-south-sudan.

(٥٢) *Sudan Tribune*, "S. Sudan seeking aid to close budget deficit", 9 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article61612.

(٥٣) *Sudan Tribune*, "Juba Parliament splits over removal of fuel subsidy", 10 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article61625.

(٥٤) Moyiga Nduru and Richard Rubin, "Feature: South Sudan's fragile oil industry faces uphill struggle", S&P Global Platts, 19 January 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.platts.com/latest-news/oil/juba/feature-south-sudans-fragile-oil-industry-faces-26643336.

بلغت الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط الآجلة حوالي ٢٤٣ مليون دولار بين أواخر آذار/مارس وأواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٥٥).

٥٨ - ولكن لا يزال المستوى الحالي لإنتاج النفط في جنوب السودان منخفضاً، بما يتراوح بين ١٢٠.٠٠٠ و ١٣٠.٠٠٠ برميل يوميا^(٥٦). ولا يضحخ البلد حالياً سوى النفط من أعالي النيل بعد توقف الإنتاج في الوحدة بسبب النزاع في ٢٠١٤^(٥٧).

٥٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ذكر وزير المالية أن آبار النفط في الوحدة سوف تستأنف الإنتاج في غضون شهرين، مما يمكن، إذا تحقق، أن يعزز إجمالي إنتاج النفط ليلغ ٢٩٠.٠٠٠ برميل في اليوم في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨^(٥٨). ولكن لا يزال احتمال زيادة إنتاج النفط غير وارد، بسبب العمليات العسكرية الجارية في الوحدة^(٥٩)، وعدم إحراز تقدم ملموس في إيجاد مستثمر يقوم بتمويل الإصلاحات اللازمة لإصلاح الآبار التي لحقت بها أضرار. وبينما وقعت شركة نفط أورانتو النيجيرية اتفاقاً مع الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في مطلع عام ٢٠١٧ من أجل استكشاف النفط في المنطقة بـ (Block B3) في جونقلي والبحيرات ووسط الاستوائية، لم تُعلن تفاصيل هذا الاتفاق. ومع ذلك، تشير تقارير إعلامية إلى أن فترة الاستكشاف الأولية البالغة ثلاث سنوات ستنطوي على تكاليف دنيا لأورانتو، مثل عمليات المسح جواً، ولذلك قد لا يمثل الاتفاق استثماراً كبيراً من جانب شركة أورانتو في هذا الوقت^(٦٠).

٦٠ - ويجد من عائدات النفط أيضاً استمرار المدفوعات العينية إلى السودان وفقاً للاتفاق الذي وقعه البلدان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي ينص على أن يدفع جنوب السودان

(٥٥) وثيقة سرية يحتفظ بها الفريق.

(٥٦) Damir Kaletovic, "South Sudan plans to double oil production", Oilprice.com, 27 January 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/South-Sudan-Plans-To-Double-Oil-Production.html>

(٥٧) Sudan Tribune, "S. Sudan President orders deployment of troops to oil fields", 8 December 2016. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article61059

(٥٨) aletovic, "South Sudan plans to double oil production" إلى أنه، خلافاً لتصريحات القيادة في جوبا، سوف يستغرق إعادة تشغيل حقول النفط في الوحدة ١٢ شهراً على الأقل.

(٥٩) Sudan Tribune, "S. Sudan deploys more troops in oil fields to boost production", 16 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article61668

(٦٠) Nigerian oil company agrees to explore South Sudan block", Radio Tamazuj, 7 March 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <https://radiotamazuj.org/en/article/nigerian-oil-company-agrees-explore-south-sudan-block>

٣,٠٢٨ بلايين دولار إلى السودان كرسوم لعبور النفط لفترة ٤ سنوات^(٦١). وعجز جنوب السودان عن دفع رسوم تعادل هذا المبلغ، وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اتفق الطرفان على تمديد الاتفاق ثلاث سنوات أخرى^(٦٢). وفي حين لم يتم الإفصاح العلني الكامل عن تفاصيل الترتيب الجديد، بما في ذلك مقدار الأموال التي لا يزال يدين بها جنوب السودان إلى السودان، فقد قدر الفريق، استناداً إلى أدلة موثوقة، أن جنوب السودان قد دفع، حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ما مجموعه ١,٦ بليون دولار كرسوم عبور إلى السودان^(٦٣).

رابعاً - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

٦١ - قدم الفريق في تقاريره السابقة أدلة على ارتكاب جميع الأطراف انتهاكات واسعة الانتشار للأحكام الواجبة التطبيق من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ بدء الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فضلاً عن أدلة على المسؤولين عن الإجراءات والسياسات التي أدت إلى تلك الانتهاكات. واستناداً إلى الزيارات والمقابلات الميدانية مع الضحايا والشهود ومصادر مستقلة متعددة لديها معرفة مباشرة، والتي استُكملت باستعراض مستفيض للوثائق، تبين للفريق أن هذه الانتهاكات استمرت منذ تقديم تقريره المؤقت الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مع إفلات شبه تام لمرتكبيها من العقاب وعدم وجود أي جهد حقيقي لمنع هذه الانتهاكات أو معاقبة مرتكبيها.

٦٢ - وخلص الفريق إلى أن هذه الانتهاكات تشمل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز تعسفياً، والاعتداء على العاملين في مجال تقديم المعونة، وحالات الاختفاء القسري، والتحرّيز على العنف، وفرض قيود على حرية الصحافة، وانتهاكات الحق في حرية التعبير والرأي، والتشريد القسري للمدنيين، والمضايقة والتخويف من أجل نشر الرعب، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وفرض قيود على حرية التنقل، والضرب وأشكالاً أخرى من سوء المعاملة، وأعمال النهب، وتدمير سبل العيش والمنازل

(٦١) انظر المادة ٤-٤-١ من الاتفاق بين حكومة جنوب السودان وحكومة السودان بشأن النفط والمسائل الاقتصادية المتصلة به، الموقع في أديس أبابا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٦٢) Readtru, "Sudan and South Sudan extend oil agreement for three additional years", 22 December 2016. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.readtru.com/sudan-south-sudan-extend-oil-agreement-three-additional-years/ و Energy Institute Knowledge Service, "Sudan and South Sudan renew oil agreement", 13 January 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <https://knowledge.energyinst.org/Energy-Matrix/product?product=107627>.

(٦٣) مقابلة سرية أجريت مع أحد أفراد الجناح المعارض للحركة الشعبية/الجيش الشعبي في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

والمستشفيات والمدارس. وقد استخدمت جميع الأطراف العنف الجنسي المتصل بالتزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاعتصام الجماعي، كأسلوب من أساليب الحرب.

٦٣ - وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان وكفالة المساءلة عن هذه التجاوزات. ويشكل إخفاق القيادة في جوبا في منع التجاوزات التي وثقها الفريق وجهات أخرى ومعاينة مرتكبيها، بل ومشاركتها النشطة في كثير من الحالات، أحد المحركات الرئيسية للحرب. وأشارت التحقيقات المستقلة المتعددة التي أجرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التحقيقات التي أجراها الفريق وغيرها، بما في ذلك لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، والأمين العام المساعد للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتحقيق المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أعمال العنف التي اندلعت في تموز/يوليه ٢٠١٦ في جوبا^(٦٤). ولذا اقترحت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية وجهات أخرى، فتح تحقيق دولي محايد ومستقل لجمع الأدلة وتحليلها وحفظها من أجل استخدامها مستقبلاً لدى إنشاء المحكمة المختلطة على النحو المتوخى في الفصل الخامس من الاتفاق، ضماناً لعدم فقدان الأدلة القيمة أو تلفها^(٦٥).

ألف - استهداف المدنيين على أساس قبلي أو سياسي

٦٤ - وثق الفريق، في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70)، شن أطراف النزاع هجمات منهجية على المدنيين، وكان ذلك يحدث في كثير من الأحيان على

(٦٤) انظر التقرير النهائي للجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان الصادر في عام ٢٠١٤؛ والوثيقة A/HRC/34/63؛ و OHCHR، "Atrocities will end in South Sudan only when perpetrators 'face و consequences'-United Nations rights official", 17 February 2017، يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewYork/Stories/Pages/AndrewGilmourInSouthSudan.aspx؛ و OHCHR، "South Sudan: continued impunity following grave human rights violations in July 2016"، 16 January 2017، يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21085&LangID=E؛ و UNMISS، "A report on violations and abuses of international human rights law and violations of international humanitarian law in the context of the fighting in Juba, South Sudan, in July 2016"، January 2017، يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Countries/SS/ReportJuba16Jan2017.pdf.

(٦٥) OHCHR، "United Nations human rights experts call for crimes in South Sudan conflict to be investigated by independent international body"، 17 February 2017، يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21194&LangID=E؛ Adama Dieng، Special Adviser on the Prevention of Genocide، statement to the Security Council، New York، 17 November 2016؛ والوثيقة A/HRC/34/63، الفقرة ٩٦.

أساس قبلي أو بسبب الولاء (المتصور) لفصيل سياسي معين. وبالإضافة إلى تقرير الفريق الصادرين في أيلول/سبتمبر (S/2016/793) وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/963)، وثق ما لا يقل عن أربعة من وكالات الأمم المتحدة والتحقيقات المستقلة الزيادة الكبيرة في العنف القبلي منذ اندلاع الأحداث في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦ وخلاها.

٦٥ - وخلال أعمال العنف التي وقعت في تموز/يوليه، خلص التحقيق المشترك بين البعثة والمفوضية إلى أن الجيش الشعبي قام بأعمال تفتيش من منزل إلى منزل ومن فندق إلى فندق في ستة أحياء على الأقل في جوبا، استهدفت تحديدًا المدنيين من قبيلة النوير^(٦٦). وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حذر مفوض الأمم السامي لحقوق الإنسان من أن زيادة حدة الخطاب العرقي وخطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد جماعات عرقية معينة في جنوب السودان أمر بالغ الخطورة ويمكن أن يسفر عن فظائع جماعية إن لم يكبح المجتمع المحلي والقادة السياسيون جماحه على أعلى المستويات^(٦٧).

٦٦ - ولاحظ الأمين العام، في تقريره الخاص عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أن النزاع يتخذ بعدا عرقيا متزايدا، الأمر الذي يثير شواغل مبررة "بأن ذلك قد يتبعه ارتكاب فظائع على نطاق واسع، بما في ذلك تنفيذ حملات تطهير عرقي" (S/2016/951، الفقرة ١٤). وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أبلغ أداما دينغ، المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، عقب زيارته إلى جنوب السودان، وسائط الإعلام المجتمعة في جوبا بأن ثمة خطرا كبيرا لتصاعد العنف على أسس عرقية، "بما يمكن أن يفضي إلى إبادة جماعية". وقال أيضا إنه على الرغم من عدم حدوث إبادة جماعية أو تطهير عرقي حتى الآن، فإن "الإبادة الجماعية هي عبارة عن عملية (وإنها) لا تحدث بين عشية وضحاها. ولأنها عملية، وتستغرق وقتاً للتخصير، فإن منعها ممكن"^(٦٨). وفي إحاطته اللاحقة المقدمة إلى مجلس الأمن في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر دينغ أن هناك "مجموعة من الجناة والضحايا المختلفين، مما يجعل إجراء تقييم لمخاطر ارتكاب جرائم وحشية في جنوب السودان أكثر تعقيدا. لكنّ إشارات التحذير موجودة" (انظر S/PV.7814). وبحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت لجنة حقوق الإنسان

(٦٦) منوكي، وسان كيزيتو، وغوديلي ١ و٢، والجبل، وبلام. ووفقا لأقوال الشهود، كان جنود الجيش الشعبي يطرحون أسئلة بلغتي الدينكا أو منداري لمعرفة الأصل العرقي للشخص. انظر OHCHR and UNMISS, "A report on violations and abuses of international human rights law", paras. 43-47.

(٦٧) OHCHR, "South Sudan: dangerous rise in ethnic hate speech must be reined in-Zeid", 25 October 2016 يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20757.

(٦٨) Adama Dieng, Special Adviser on the Prevention of Genocide, near verbatim transcript of media briefing, (٦٨) .Juba, 11 November 2016.

في جنوب السودان قد تحدثت عن "عملية متواصلة للتطهير العرقي تجري حالياً في عدة مناطق من جنوب السودان باستخدام التجويع، والاغتصاب الجماعي، وإحراق القرى". وأكدت اللجنة أيضاً إمكانية وقوع إبادة جماعية ما دامت الشروط قائمة "لتكرار ما حدث في رواندا"^(٦٩).

٦٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بيانا أدانت فيه عمليات القتل والتشريد القسري التي تستهدف المدنيين، فضلا عن العنف الجنسي، وتنامي الخطاب العرقي والعنف بدافع طائفي^(٧٠). وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كتب الأمين العام أن "إن خطر [هذه] الفظائع الجماعية، التي تشمل الحوادث المتكررة للتطهير العرقي التي تتصاعد لتصبح إبادة جماعية محتملة، هو خطر حقيقي تماما"^(٧١). وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعرب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، في بيان مشترك، عن قلقهم العميق إزاء "خطر تصاعد العنف الطائفي ليصبح فظائع جماعية"^(٧٢).

٦٨ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، حذر المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية مرة أخرى، في بيان له، من أن خطر ارتكاب فظائع جماعية لا يزال قائما^(٧٣). وفي ١٠ شباط/فبراير، وبعد أقل من ثلاثة أشهر من البيان الصحفي السابق بشأن الموضوع ذاته^(٧٤)، أدان مجلس الأمن "بأشد العبارات" جميع الهجمات الموجهة ضد المدنيين، وأعرب

(٦٩) OHCHR, "United Nations human rights experts says international community has an obligation to prevent ethnic cleansing in South Sudan", 1 December 2016, يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20970&LangID=E

(٧٠) انظر - www.mfa.go.ke/wp-content/uploads/2016/12/Final-Communique%CC%81-of-the-29th-Extraordinary-IGAD-Summit.pdf، الفقرة ٤.

(٧١) كما كتب: "يتبع الرئيس سلفا كبير استراتيجية عرقية الأساس لقمع المعارضة وتكميم وسائل الإعلام وإقصاء فاعلين مهمين في جنوب السودان في عملية السلام وينفذ انفراديا اتفاقا للوصول إلى الانتخابات. وقد انتشر القتال الآن في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، تؤدي الإجراءات التي يتخذها زعماء جنوب السودان، بمن فيهم ريك مشار وجهات أخرى من المعارضة المسلحة، إلى تكثيف حدة الصراع والتلاعب بالأصل العرقي لتحقيق مكاسب سياسية". Ban Ki Moon, "The world has betrayed South Sudan", Newsweek, 16 December 2016, يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: <http://www.newsweek.com/ban-ki-moon-south-sudan-people-betrayed-531932>

(٧٢) يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2017-01-29/joint-press-statement-au-igad-and-un-consultations-south

(٧٣) يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2017-02-07/statement-adama-dieng-united-nations-special-adviser

(٧٤) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بشدة جميع الهجمات الموجهة ضد المدنيين، وعمليات القتل العرقي، وخطاب الكراهية، والتحرير على العنف.

عن بالغ القلق إزاء تقارير أخرى عن قتل المدنيين، وارتكاب العنف الجنسي والجنساني، وتدمير المنازل، والعنف العرقي، ونهب الماشية والممتلكات^(٧٥).

٦٩ - وعقب زيارة الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى البلد في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، قال: "هذه حرب تُشن ضد الرجال والنساء والأطفال في جنوب السودان". وأضاف أن تلك هي زيارته الرابعة إلى البلد منذ عام ٢٠١١، ومع ذلك فإنه لم يكن يتوقع "[...] النمط الواضح للانتهاكات والتجاوزات المنهجية والمروعة لحقوق الإنسان التي يعاني منها السكان"^(٧٦).

٧٠ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، أصدر ملك الشلك، كوونغو داك باديت، بياناً أكد فيه أن:

قبائل الدينكا تقوم، تحت ستار حكومة جمهورية جنوب السودان، بشن الحرب على جميع القوميات الأخرى، وتنفيذ أيديولوجيتها المتمثلة في التفوق العرقي للدينكا ... وأن شعب تشولو (الشلك) عرضة بشدة لخطر الانقراض الثقافي والمادي.

٧١ - وأشار أيضاً إلى أنه طلب من محاميه تجهيز قضايا ضد كبير، ومالونق، و "مدير شؤون الأمن القومي" (يفترض أنه وزير شؤون الأمن القومي، أوبوتو مامور مبيتي)، والمدير العام لجهاز الأمن الوطني أكول كور، ومدير المخابرات العسكرية اللواء ماريال نور، ورئيس وأعضاء مجلس أعيان جيينق، لتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية^(٧٧). وفي ١٠ آذار/مارس، وصف المتحدث باسم كبير، أتني ويك أتني، تلك الملاحظات بأنها "غير منطقية" ونفى أن تكون قوات كبير استهدفت قوات الشلك^(٧٨).

باء - انتهاكات الحق في حرية التعبير والرأي

٧٢ - في تقرير فريقي الخبراء الصادرين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70) وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/963)، وصف الفريق التهديدات العديدة الموجهة للمجتمع المدني الجنوب سوداني، ووسائل الإعلام، وحرية التعبير بوجه عام، الناجمة أساساً

(٧٥) يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.un.org/press/en/2017/sc12713.doc.htm.

(٧٦) يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: <https://unmiss.unmissions.org/press-statement-senior-un-human-rights-official-condemns-deplorable-rights-situation-south-sudan-and>

(٧٧) Kwongo Dak Padiet Kuathker, King of the Shilluk, "My people are at risk of physical and cultural extinction", 4 March 2017. ويلاحظ أن أسماء الكثير من الأفراد الذين يشير إلى مسؤوليتهم عن هذه الجرائم تطابق استنتاجات الفريق بشأن القيادة والتحكم داخل الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي.

(٧٨) "الرئاسة تنفي ادعاءات الشلك بوقوع تطهير عرقي" راديو تمازج، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: <https://radiotamazuj.org/en/article/presidency-denies-shilluk-king-allegations-ethnic-cleansing>.

عن سياسات وإجراءات الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. ولا تزال هذه التهديدات مستمرة.

٧٣ - وفي تقرير مشترك مؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدّرت مفوضية حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن حرية الصحافة كانت مقيدة بالفعل بشكل كبير قبل القتال الذي نشب في تموز/يوليه ٢٠١٦، إلا أن الحالة تفاقمت فيما بعد^(٧٩). وخلصت المفوضية والبعثة إلى أن الأصوات المعارضة للقيادة في جوبا لا يتم إلى حد كبير التسامح معها، وأن المؤسسات الإعلامية مهددة بالإغلاق، وأن بعض الصحفيين يُعتقل مؤقتاً بتهمة نشر مقالات تعتبر انتقادية للجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أو نشر معلومات تتعلق بأعمال العنف التي وقعت في تموز/يوليه. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قالت رابطة تطوير الإعلام في جنوب السودان إن الصحفيين اضطروا للتعامل مع تواتر التهديدات بالقتل، والاعتقالات التعسفية، والاعتداءات، والاحتجاز، والقتل تحت إدارة كير^(٨٠). وتشكل بعض الحوادث الأخيرة أمثلة على هذا الاتجاه. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أغلقت أجهزة الأمن مؤقتاً إذاعة "آي" (Eye Radio) لإعادتها بث مقابلة مع مشار كانت قناة الجزيرة قد بثتها في وقت سابق^(٨١). وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتقل ضباط من جهاز الأمن القومي مراسل وكالة أنباء أسوشييتد برس، جستن لينش، وهو المراسل الأجنبي الوحيد الذي كان يعمل بدوام كامل، والذي كان يتمركز وقتئذٍ في جنوب السودان، ورحّلوه "بسبب عمله الصحفي"^(٨٢).

٧٤ - وفضلاً عن ذلك، وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعتقل جنود من الجيش الشعبي صحفياً يعمل لإذاعة مرايا التابعة لبعثة الأمم المتحدة واحتجزوه في ضريح جون قرنق في جوبا، حيث كان يغطي أنشطة فريق زائر من أطباء عسكريين مغربيين. وتلقى الفريق تقارير تفيد بأن الجنود اقتادوا الصحفي للاستجواب في مجمع الضريح ثم نقلوه فيما بعد إلى أحد المرافق العسكرية التابعة للجيش الشعبي في جوبا. وصادروا أيضاً من الصحفي قرص تخزين البيانات الخاص به والجهاز النقال الذي كان يستخدمه للاتصال بشبكة الإنترنت. وأطلق سراح الصحفي في وقت لاحق من ذلك اليوم. واعتقل الجيش الشعبي أيضاً ثلاثة صحفيين آخرين، يعملون لإذاعة "آي"، واحتجزهم في الضريح في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

(٧٩) OHCHR and UNMISS, "A report on violations and abuses of international human rights law"

(٨٠) Joseph Oduha, "South Sudan: Journalists Decry Poor Relations With Juba Administration", 10 November 2016

(٨١) انظر www.eyeradio.org/official-statement-eye-radio-shuts/

(٨٢) Panel exchange with Justin Lynch; Associated Press, "Associated Press reporter deported from South"

Sudan, 6 December 2016، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

<https://apnews.com/1b694ccdafdb464884ee536a1e583378>

وتلقى الفريق تقارير تفيد بأن الجنود هددوهم واتهموهم بانتقاد القيادة في جوبا. وأطلق أيضا سراح الصحفيين الثلاثة بعد استجوابهم بشأن دوافع وجودهم في الضريح^(٨٣).

٧٥ - وحصل الفريق على إثبات مستندي لإحدى الحالات التي قام فيها ممثلون عن القيادة في جوبا يعملون خارج البلد بمصادرة جواز سفر لأحد مواطني جنوب السودان باعتباره يحمل آراء معارضة^(٨٤). وتلقى الفريق تقارير عن حالات أخرى من هذا القبيل أيضا.

جيم - انتهاكات حقوق الطفل

٧٦ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أفادت اليونيسيف بأن ١٧ ٠٠٠ طفل جُنِّدوا للانضمام إلى القتال في جنوب السودان منذ عام ٢٠١٣. ومع تدهور الحالة الأمنية، أفادت اليونيسيف بزيادة مواكبة في تجنيد الأطفال. فقد تم توثيق تجنيد حوالي ١ ٣٠٠ طفل في عام ٢٠١٦ وحده. وفي تحول ملحوظ مقارنة بعام ٢٠١٥ الذي - وفق ما تم توثيقه - أطلقت فيه القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة سراح ١ ٧٥٥ طفلا، في حين أنها لم تطلق في عام ٢٠١٦ سراح سوى ١٧٧ طفلا^(٨٥).

٧٧ - وأفادت اليونيسيف بأن أكثر من نصف الأطفال غير ملتحق بالمدارس، وهي أعلى نسبة في العالم. وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد كما يجعلهم بشكل متزايد، في ضوء الأضرار التي لحقت بالهياكل الاجتماعية التقليدية، عرضة للعنف والاعتداء الجنسي، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال^(٨٦).

٧٨ - وخلص تقرير أصدرته مجموعة التعليم التابعة للمنظمة غير الحكومية "مشروع قدرات التعليم" إلى أن ٢٥ في المائة من المدارس في جنوب السودان التي كانت مفتوحة في أي وقت منذ عام ٢٠١٣ أصبحت غير صالحة للدراسة اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد تبين أن انعدام الأمن هو سبب الإغلاق في معظم الحالات، يليه التأخر في دفع مرتبات المدرسين أو عدم دفعها أصلا. وعانى ٣١ في المائة من المدارس على الأقل من هجمة واحدة أو أكثر شنتها الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي المتوسط، أضاعت المدارس المفتوحة أكثر من ستة أسابيع دراسية في ٢٠١٦

(٨٣) تقرير سري للأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٨٤) وثائق سرية من ملفات الفريق.

(٨٥) UNICEF, "Rise in child recruitment as conflict in South Sudan enters fourth year", 15 December 2016. يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.unicef.org/media/media_94185.html.

(٨٦) UNICEF, "Reaching children in South Sudan: the situation of children in the world's youngest country". يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.unicef.org/infobycountry/southsudan_74635.html.

(أربعة أسابيع بسبب التأخر في بدء الدراسة، و ٢,٣ أسبوع بسبب فترات الانقطاع خلال السنة الدراسية)^(٨٧).

خامسا - عرقلة البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام

ألف - عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية وشنّ الهجمات على العاملين في المجال الإنساني

٧٩ - منذ بدء الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قُتل ما لا يقل عن ٧٢ عاملاً في مجال تقديم المعونة، منهم ٢٩ منذ تقرير الفريق الصادر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ولا يزال جنوب السودان أشد بلد في العالم فتكاً بالعاملين في المجال الإنساني، ومعظم القتلى من مواطني جنوب السودان^(٨٨).

٨٠ - وحلل الفريق الاتجاهات العامة في عرقلة المساعدة الإنسانية عن طريق مقارنة الإحصاءات التي تناولت "حوادث إيصال المساعدة" التي أُبلغ عنها، وهو مصطلح يشمل العنف ضد العاملين في المجال الإنساني^(٨٩). وفي عام ٢٠١٦، أفاد العاملون في المجال الإنساني عن وقوع ٩٠٨ حوادث من هذا القبيل، مقابل ٧٧٩ حادثة في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، انطوى ٥٦,٨ في المائة من تلك الحوادث على أعمال عنف ضد الموظفين والأصول، إذ قُتل ٢٨ عاملاً في المجال الإنساني وسائق واحد متعاقد مع وكالات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، ارتفعت نسبة الحوادث التي انطوت على أعمال عنف إلى ٦٩ في المائة، مع مقتل ٢٤ عاملاً في المجال الإنساني.

٨١ - وأصبحت وسط الاستوائية الولاية التي شهدت أكبر عدد من الحوادث المتعلقة بإيصال المساعدة (من ٢٠٥ حوادث في عام ٢٠١٥ إلى ٣١٦ حادثة في عام ٢٠١٦) بعد أن كانت الوحدة هي الأولى في ذلك (من ٢٢٦ حادثة في عام ٢٠١٥ إلى ١١٦ حادثة في عام ٢٠١٦)^(٩٠). ويوفر الفرع باء بياناً تفصيلياً بشأن إيصال المساعدة الإنسانية

(٨٧) UNICEF, "Education cluster assessment: South Sudan" (November 2016). يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.acaps.org/sites/acaps/files/key-documents/files/education_cluster_assessment_south_sudan_nov_2016.pdf

(٨٨) لوضع هذه الأرقام في سياق مناسب، تجاوز جنوب السودان في عام ٢٠١٥، لأول مرة، أفغانستان باعتباره البلد الأول في العالم من حيث عدد الهجمات التي تُشن على عمليات مساعدة المدنيين. انظر "Aid worker security report 2016: figures at a glance"، على الرابط التالي: https://aidworkersecurity.org/sites/default/files/HO_AidWorkerSecPreview_1015_G.PDF.pdf

(٨٩) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التقارير لا تغطي إلا جزءاً صغيراً من الحوادث التي تقع فعلياً لأن جهات فاعلة كثيرة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تفضل عدم الإبلاغ عن الحوادث المرتبطة بإيصال المساعدة خوفاً على سلامة المستفيدين من خدماتها وسلامة موظفيها.

(٩٠) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation" snapshot، كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. يمكن الاطلاع على الأول عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_jan-dec2015.pdf وعلى الثاني عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170125_january_december_2016_accesssnapshot.pdf

في الوحدة، التي أعلنت فيها المجاعة. وأُبلغ عن وقوع ٦٤ حادثة هناك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ و ٧٠ حادثة في شباط/فبراير، وانطوى أكثر من نصف هذه الحوادث على أعمال عنف ضد الموظفين في مجال الأنشطة الإنسانية أو أصول المساعدة الإنسانية. وقتل ما لا يقل عن ثلاثة عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في كانون الثاني/يناير كما قُتل اثنان آخران في شباط/فبراير^(٩١).

٨٢ - وارتفع بشكل حاد عدد الحوادث التي أُبلغ عنها فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في جوبا في تموز/يوليه. وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى زيادة في الحوادث من متوسط قدره ٦٣,٥ حادثة شهريا بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه إلى متوسط قدره ٨٨ حادثة شهريا بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من أن وسط الاستوائية شهدت أكثر من ثلث العدد الإجمالي للحوادث المبلغ عنها، فقد شهدت شرق الاستوائية أكبر نسبة مئوية للزيادة إذ ارتفع عدد الحوادث من ١٠ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٢ في عام ٢٠١٦^(٩٢).

٨٣ - وبالإضافة إلى الهجمات العنيفة ضد الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، تستخدم أطراف النزاع أساليب مختلفة لعرقلة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بما يوافق خططها السياسية والعسكرية والاقتصادية^(٩٣). وتشمل هذه الأساليب اللجوء عن عمد إلى خلق بيئة تفضي إلى تقييد الوصول المادي، بسبل منها تخويف الموظفين في مجال الأنشطة الإنسانية ومضايقتهم واحتجازهم؛ ونهب الإمدادات الإنسانية؛ وتقييد الحركة بمنع

(٩١) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation (٩١) snapshot"، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٧. يمكن الاطلاع على الأول عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170216_access_snapshot_january_2017.pdf؛ وعلى الثاني عن طريق هذا الرابط: www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/170303_access_snapshot_february_2017_0.pdf

(٩٢) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation snapshot"، January-December 2016، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170125_january_december_2016_accesssnapshot.pdf

(٩٣) وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يمكن تعريف إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بأنها قدرة الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين، وكذلك قدرة السكان المتضررين على الحصول على المساعدة. وفي حالات النزاع المسلح، تقع المسؤولية عن سلامة السكان المدنيين على عاتق جميع أطراف النزاع. وإذا كانت هذه الأطراف غير قادرة أو غير مستعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين الواقعين تحت سيطرتها، فهي ملزمة بإتاحة وتيسير تقديم المساعدة المحايدة. انظر "Office for the Coordination of Humanitarian Affairs on message: humanitarian access"، April 2010، على الرابط التالي: https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/OOM_HumAccess English.pdf. وبالإضافة إلى الأساليب المتعمدة لعرقلة وصول المساعدة الإنسانية، يشهد جنوب السودان أيضا قيودا تحد من إمكانية إيصال تلك المساعدة تخرج إلى حد كبير عن سيطرة تلك الأطراف، بما في ذلك المشاكل المادية، مثل الافتقار إلى الطرق، والظروف المناخية، مثل الفيضانات خلال موسم الأمطار.

الوصول إلى المناطق التي يقطنها سكان يشتهب في دعمهم للأطراف المتحاربة الأخرى؛ وتعزيز مناخ من انعدام الأمن العام مما يجعل من إيصال المساعدة أمراً مستحيلاً. ووضع المتحاربون أيضاً عوائق غير مباشرة إذا أقاموا نظاماً بيروقراطياً متزايد التعقيد^(٩٤)، مما أسفر، في جملة مشاكل أخرى، عن رفض منح تأشيرات بشكل تعسفي؛ والتدخل في تنفيذ البرامج^(٩٥)؛ وفرض ضرائب غير قانونية. وتستخدم القيادة أيضاً القواعد المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية للإبقاء على الرقابة والإشراف على المعونة الموجهة إلى مناطق المعارضة^(٩٦).

٨٤ - وأصبحت القيادة في جوبا غير متسامحة بشكل متزايد مع المنظمات الإنسانية التي تسلط الضوء على القضايا السياسية أو الأمنية، بما فيها تلك التي تقوم بأنشطة دعوة دعماً لحظر توريد الأسلحة، أو توجه الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان، أو تصف العراقل التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية^(٩٧). وعلاوة على ذلك، وكما أبرز الهجوم الذي شنته جنود الجيش الشعبي على فندق تيرين (Terrain Hotel) في تموز/يوليه ٢٠١٦ (وحوادث أخرى شاعت أنهاؤها بقدر أقل)، يُدعى بشكل متزايد أن العاملين الدوليين في مجال تقديم المعونة عناصر تسعى إلى "تغيير النظام"^(٩٨). والتحذيرات التي أصدرها مؤخرا مسؤولون في الأمم المتحدة عن احتمال حدوث إبادة جماعية دفعت إلى توجيه مزيد من الاتهامات من هذا القبيل. كما أن العراقل التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية تحدث أيضاً

(٩٤) أورد الفريق في تقريره الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر (S/2016/963) بياناً تفصيلياً بقانون المنظمات غير الحكومية وقانون لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل اللذين اعتمدا في شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٩٥) على سبيل المثال، في آب/أغسطس ٢٠١٦، وضعت شروط بيروقراطية جديدة لنقل الإمدادات الطبية، ومرور القوافل الإنسانية خارج جوبا، مما أدى إلى التأخر في إرسال المساعدة الإنسانية الضرورية جداً. انظر Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation snapshot, August 2016، على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ss_20160916_augustaccesssnapshot_final.pdf

(٩٦) Lindsay Hamsik, "A thousand papercuts: the impact of NGO regulation in South Sudan", *Humanitarian Exchange*, No. 68 (January 2017). يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: <http://odihpn.org/wp-content/uploads/2017/01/HE-68-web.pdf>

(٩٧) مقابلات سرية مع وكالات إنسانية في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في جنوب السودان ونيويورك وكامبالا ونيويورك.

(٩٨) انظر تقرير الفريق الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793)، الفقرة ٣٨) للاطلاع على وصف للهجوم على فندق تيرين. وتجدر الإشارة إلى أن العاملين في المجال الإنساني ملزمون بالتقيد بمبدأ العمل الإنساني المتمثل في عدم الارتباط بأجندة سياسية. مقابلات سرية مع وكالات إنسانية في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في جنوب السودان ونيويورك وكامبالا ونيويورك. ويرد تأكيد لما ذكر في الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (الذي يغطي الفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) (S/2016/950). وفيما يتعلق بما يسمى "أجندة تغيير النظام"، انظر أيضاً البيان الذي أصدرته اللجنة الثلاثية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ودحضت فيه الخبر الذي نُشر في صحيفة جوبا مونيتور (*Juba Monitor*) عن تغيير النظام.

في ظل نزاع ذي أبعاد عرقية، نجم عنه تدهور الأوضاع الأمنية للموظفين الوطنيين الذين ينتمون إلى بعض الجماعات العرقية^(٩٩)؛ وازدياد أعمال اللصوصية بسبب تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية، وتزايد تعقّد المفاوضات بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، نظراً للزيادة الكبيرة للأطراف الموجودة على الأرض^(١٠٠).

٨٥ - وفي الأشهر الأخيرة، قام الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، ومن ضمنه كبير، بالتعهد علناً عدة مرات بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبعد مرور أكثر من شهر على إعراب القيادة في جوبا في بيان مشترك مع مجلس الأمن عن موافقتها على القيام فوراً بتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، أنشأ كبير لجنة رقابة رفيعة المستوى برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء، مارتن لومورو^(١٠١). وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كانت اللجنة قد اجتمعت مرة واحدة فقط، وذلك في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ولم يُنشر أي محضر رسمي للاجتماع. وفيما بعد، صرّح لومورو لوسائل الإعلام أن "معظم الوكالات [الإنسانية] توجد هنا للتحسس على الحكومة"^(١٠٢).

٨٦ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أشارت إلين مارغريت لوج، التي كانت آنذاك الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن، إلى وضع عدد من التوصيات في ذلك الاجتماع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر تهدف إلى تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية غير أنه "يتعين أن ننتظر لنرى ما إذا كانت تلك التوصيات ستُترجم إلى تحسن ملموس بالنسبة للعاملين في المجال

(٩٩) وفقاً لما ذكره الأمين العام (انظر S/2016/950)، كان لتزايد الخطاب ذي الدوافع العرقية تأثير كبير على العمليات الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حيث نُقل أكثر من ٩٠ موظفاً في شمال بحر الغزال لأسباب تتعلق بسلامتهم، مما أدى إلى تقليص المساعدات الإنسانية المقدمة إلى هذه المنطقة. انظر تقرير أيضاً تقرير الفريق الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/963) بشأن حالات التحريض على العنف.

(١٠٠) تعود زيادة عدد الأطراف على الأرض إلى تزايد حكومات الولايات (بالتوازي مع زيادة عدد الولايات من ١٠ إلى ٣٢ ولاية)، وعدم شعور جماعات بأنها ممثلة في العملية السياسية الحالية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، واتساع الرقعة الجغرافية للتراع (من ٣ ولايات متضررة من التراع إلى ٨ ولايات حالياً). انظر أيضاً البيان الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(١٠١) الأمر الجمهوري رقم ٢٣/٢٠١٦. ويرأس اللجنة وزير شؤون مجلس الوزراء مارتن لومورو، وتتألف من تسعة أعضاء، منهم الوزيرة السابقة للشؤون الإنسانية والوزيرة الحالية للشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، أووت دنق أكويل؛ ووزير الشؤون الإنسانية، حسين مار نيوت؛ ورئيس لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، لوكولنغي لول تيمايو؛ ونائب المفتش العام للشرطة، الفريق جيمس بيبيل روت؛ والمدير العام لمكتب الأمن الداخلي، أكول كور. وتضم اللجنة ممثلين عن كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(١٠٢) Justin Lynch, "Famine-hit South Sudan sharply raises foreigners' work fees", *Associated Press*, 4 March 2017

الإنساني في الميدان“ (انظر S/PV.7814). ولكن في نهاية المطاف، أبلغ العاملون في المجال الإنساني عن ١٠٠ حادثة تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر، وهو أعلى رقم في عام ٢٠١٦^(١٠٣) بل وأعلى رقم مسجل في شهر واحد منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥^(١٠٤). ومنع الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أيضا وصول العاملين في مجال تقديم المعونة إلى مناطق يحتاج فيها عشرات الآلاف من الناس للمساعدة والحماية ولكن يُنظر إليهم على أنهم متعاطفون مع المعارضة، كما هو الحال خارج ياي، بوسط الاستوائية، وواو، بغرب بحر الغزال). وتعيّن نقل ٤٠ عاملا في مجال تقديم المعونة في تشرين الثاني/نوفمبر من جونقلي والوحدة وواراب وغرب الاستوائية بسبب انعدام الأمن^(١٠٥).

٨٧ - وهذا المستوى القياسي للحوادث المبلغ عنها دفع منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقتها للشؤون الإنسانية في جنوب السودان إلى إصدار بيان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ يعرب عن بالغ القلق إزاء العقبات البيروقراطية والقيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية التي تضرّ بقدرة العاملين على مساعدة المحتاجين^(١٠٦). وبعد ذلك بأسبوعين فقط، وتحديدًا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كرّر الفريق القطري للعمل الإنساني الإعراب عن هذا القلق البالغ، في ردّ فعل مباشر على قيام الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بطرد أربعة عاملين دوليين في المجال الإنساني في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وإغلاق إحدى كبريات المنظمات غير الحكومية الوطنية في جنوب السودان^(١٠٧).

(١٠٣) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقعت معظم الحوادث المبلغ عنها في وسط الاستوائية (٤٠ حادثة)، وكانت ٦٦ في المائة منها تتعلق بأعمال عنف ضد عاملين في المجال الإنساني وممتلكات لهذا المجال. انظر:

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “South Sudan: humanitarian access situation snapshot”, تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يمكن الاطلاع على الأول عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-access-situation-snapshot-november-2016>، وعلى الثاني عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-access-situation-snapshot-jan-dec-2016>.

(١٠٤) كما هو موضح في الفرع باء، شهد شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥ قيام الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بعملية هجومية في جنوب الوحدة.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, No. 19, 6 (١٠٥) December 2016، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-bulletin-issue-19-6-december-2016>.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “South Sudan: humanitarian coordinator deeply concerned by bureaucratic impediments and access constraints”, press release, 30 November 2016، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/humanitarian-coordinator-deeply-concerned-bureaucratic-impediments-and-access>.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “South Sudan: humanitarian country team statement on the deteriorating operating environment”, press release, 14 December 2016، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-country-team-statement-deteriorating-operating>.

٨٨ - وفي اليوم التالي، وخلال اجتماع مع مجلس الوزراء، أخبر ممثلون للجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي رئيس لجنة الجزاءات الذي كان يقوم بزيارة، ومندوبي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى اللجنة، وأعضاء الفريق، أنهم "أصدروا تعليمات بتنفيذ جميع الطرائق المتفق عليها دون تأخير ودون عوائق" سعياً لإتاحة "إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق أو قيود". إلا أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، انتهى المطاف إلى نقل أكثر من ١١٦ عاملاً في مجال تقديم المعونة من وسط الاستوائية وأعلى النيل والوحدة، بسبب الأعمال العدائية المحتدمة وأعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني^(١٠٨).

٨٩ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، أعرب كبير مجتهدا عن التزامه حيال "وصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل" بعد إعلان المجاعة في محليتين (انظر الفرع باء). غير أنه في ٢ آذار/مارس، أصدرت وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية أمراً توجيهياً نصّ على زيادة في رسوم إصدار تصاريح العمل للأجانب، ستطال العاملين في المجال الإنساني، من ١٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار^(١٠٩). وفي تعليق أدلى به وزير الإعلام والإذاعة مايكل ماكوي إلى الصحافة في ٤ آذار/مارس، وصف رفع الرسوم على أنه وسيلة لزيادة الإيرادات^(١١٠). ووعد ماكوي لاحقاً خلال مؤتمر صحفي في ٩ آذار/مارس، بأن الحكومة ستطرد المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة إذا لم تدفع رسوم التصاريح أو الضرائب^(١١١).

(١٠٨) نُقل ٨٥ عاملاً في مجال تقديم المعونة بسبب القتال الدائر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في مخيم دورو بمحلية المابان في أعالي النيل؛ ونُقل ٢٨ عاملاً في مجال تقديم المعونة من غانييل بمحلية بنيجار في الوحدة بسبب تزايد حدة التوترات. ونُقل آخرون من منطقة تيندالو إلى بلدة تيركيكا في وسط الاستوائية بسبب الاشتباكات المسلحة. وبلغ عدد الحوادث المبلغ عنها في هذا الشهر إجمالاً ٧٧ حادثة. انظر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation snapshot", كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، يمكن الاطلاع على الأول عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170125_december2016_accesssnapshot.pdf، وعلى الثاني عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ss_161207_november_accesssnapshot_0.pdf

(١٠٩) توجد لدى الأمانة العامة نسخة محفوظة من الأمر التوجيهي.

(١١٠) Justin Lynch, "Famine-hit South Sudan sharply raises foreigners' work fees", Associated Press, 4 March 2017

(١١١) تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. تجدر الإشارة إلى أن وكالات الأمم المتحدة معفاة من دفع الرسوم والضرائب بمقتضى اتفاق مركز القوات.

طرد موظفي المجلس النرويجي للاجئين: تكتيك جديد؟

في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو اليوم نفسه الذي أحر فيه مالونق وسائط الإعلام الحاضرة في مؤتمر صحفي عُقد في جوبا أن قواته تحترم المنظمات غير الحكومية وتحميها، طُرد المدير القطري للمجلس النرويجي للاجئين من جنوب السودان^(أ). وبعد ذلك بأقل من أسبوع، تلقى موظف ثان من كبار موظفي المجلس، وهو المدير المسؤول عن منطقة ألك (في واراب)، أمرا بمغادرة البلد. وذكر المجلس أنه لم يتلق أي تعليل رسمي للاتهامات الموجهة إلى هذين الشخصين^(ب). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أمر الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ما لا يقل عن موظفين آخرين من موظفي المنظمات غير الحكومية بمغادرة البلد^(ج). وقياسا إلى بضع حالات معزولة متفرقة على مدى عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، يبدو أن القيادة في جوبا قد عجلت من وتيرة استخدامها لهذا التكتيك بإصدارها أوامر بطرد أربعة أفراد على الأقل في غضون أربعة أسابيع.

وطرد العاملين في المجال الإنساني ليس بالأمر الجديد في جنوب السودان، لكن القيام به دون تعليل محدد هو تطور أحدث عهدا. فعلى سبيل المثال، طردت الحكومة، في أيار/مايو ٢٠١٥، توبي لانز، الذي كان يشغل حينئذ منصب منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقا للشؤون الإنسانية، بحجة نشر تعليق سلبي بشأن الاقتصاد على وسائل التواصل الاجتماعي. وعلم الفريق بوقوع حالة طرد أخرى واحدة على الأقل لعامل في المجال الإنساني في عام ٢٠١٦^(د). وعلم الفريق أيضا بحالات متعددة هُدد فيها عاملون في المجال الإنساني بالطرد في حال لم يجدوا من أنشطتهم في الدعوة إلى فرض حظر لتوريد الأسلحة أو لم يتوقفوا عن تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان.

لكن في حالة موظفي المجلس النرويجي للاجئين، لم تُقدم لا إلى المجلس ولا إلى الموظفين مبررات صريحة للطرد. وتراوحت التكهانات بشأن الدوافع المحتملة بين عزوها إلى ادعاءات (واضح أنها بغير أساس) بأن النرويج، بوصفها عضوا في المجموعة الثلاثية، تروج لما يسمى "أجندة تغيير النظام"، وعزوها إلى حالات تنازع على مستوى الموارد البشرية لها علاقة بموظفين محليين^(هـ). وأثار هذا النهج الذي يبدو تعسفا قدرا كبيرا من عدم الارتياح في دوائر العمل الإنساني.

(أ) Norwegian Refugee Council, "NRC's Country Director expelled from South Sudan", 9 December 2016, يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.nrc.no/news/2016/des/nrcs-country-director-expelled-from-south-sudan.

(١١٢) مقابلات سرية مع مصادر متعددة من دوائر العمل الإنساني والأمم المتحدة والدوائر الدبلوماسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير و شباط/فبراير ٢٠١٧.

- (ب) Norwegian Refugee Council, “South Sudan orders second aid worker to leave”, 14 December 2016, يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.nrc.no/news/2016/des/south-sudan/ .expelled
- (ج) انظر الإحاطة المقدمة إلى الصحافة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-9>. ومن المحتمل جدا أن يكون المزيد من العاملين في المجال الإنساني قد تلقوا أوامر بمغادرة البلد في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. حيث تبين للفريق خلال قيامه بالتحقيقات أن المنظمات والأفراد آثروا الالتزام بالصمت حفاظا على أمن موظفيهم والمستفيدين من خدماتهم ولحماية أنشطتهم البرنامجية.
- (د) قرّر الفريق عدم الإفصاح عن الهويات لأسباب أمنية. ويوجد لدى الفريق دليلٌ محفوظ على حالة الطرد هذه.

باء - إعلان المجاعة

٩٠ - في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، أعلن الفريق العامل التقني المعني بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في جنوب السودان^(١١٣)، استنادا إلى عملية تقييم شارك فيها ممثلو القيادة في جوبا، عن تفشي المجاعة في محليتي لير وماينديت في الوحدة. وإضافة إلى ذلك، رُئي أن سكان محلية كوج معرضون بشدة لخطر المجاعة، وأنه لا يمكن محلية بنيجار - حسب ما تبين - أن تتجنب المجاعة إلا في حال تقديم المساعدات الإنسانية على النحو المقرر حتى حلول شهر تموز/يوليه ٢٠١٧ وطيلة ذلك الشهر^(١١٤). ويعني ذلك بلغة الأرقام أن ١٠٠.٠٠٠ نسمة كانوا - وقت تقديم هذا التقرير - يموتون جوعا وكان مليون آخريين على وشك المعاناة من الجوع. والإعلان عن تفشي المجاعة مؤشر على جملة أمور منها تضاعف معدل الوفيات المعتاد، مما يعني أن عدد الجنود سودانيين الذين ماتوا بالفعل في لير وماينديت هو ضعف عدد الوفيات في حال لم تكن هناك مجاعة. وإضافة إلى ذلك، يعاني ٨٧٠.٠٠٠ نسمة في شمال بحر الغزال من انعدام الأمن الغذائي الحاد^(١١٥). ويتضمن المرفق الثالث خرائط تبين التدهور الشديد في حالة الأمن الغذائي في جنوب السودان من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ حتى تاريخه.

(١١٣) انظر <http://www.ipcinfo.org>.

(١١٤) انظر النتائج الرئيسية للفترة كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه ٢٠١٧ فيما يتعلق بجنوب السودان، يمكن الاطلاع عليها عن طريق الرابط التالي: www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/1_IPC_South_Sudan_Key%20Messages_Feb2017.p df، و “Global Information and Early Warning System, “GIEWS country brief: South Sudan”، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SSD21-February-2017.pdf>.

(١١٥) WFP, situation report, No. 165, 27 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/wfp-south-sudan-situation-report-165-27-february-2017>.

٩١ - ويُقدر أن نحو ٤,٩ ملايين نسمة، أي ما يفوق ٤٠ في المائة من مجموع السكان، يعانون معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٧. ويتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي في جميع أنحاء البلد إلى ٥,٥ ملايين نسمة في ذروة موسم الجذب في شهر تموز/يوليه ما لم تتخذ تدابير لكبح حدة الأزمة الغذائية وامتدادها. والمناطق الرئيسية التي تقوم المنظمات الإنسانية برصدها حالياً هي وسط وجنوب منطقة الوحدة الكبرى، ومنطقة بحر الغزال الكبرى، ومنطقة بيور الكبرى المتضررة من الجفاف، ومحليات كويتا وملكال وفشودة ومانيو وناصر وكاجو وكاجي وياي وموروبو ولينيا في الاستوائية الكبرى^(١١٦).

٩٢ - وتصاعد أعمال العنف منذ تموز/يوليه ٢٠١٦، الذي يرجع أساساً إلى العمليات العسكرية للجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والقوات المنتسبة إليه، كما هو مبين في الفرع رابعاً، ألحق ضرراً فادحاً بإنتاج الأغذية، بما في ذلك في المناطق التي كانت مستقرة سابقاً كمنطقة الاستوائية، وهي منطقة إنتاج مرتفع للغذاء في العادة. ووفقاً للفريق العامل التقني لجنوب السودان، تشهد أشد المناطق تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي ارتفاع مستويات انعدام الأمن، والتروح، وفقدان سبل المعيشة، وقصور الأسواق، ومواجهة العاملين في المجال الإنسانية قيوداً في تقديم المساعدات والقيام بأعمال الرصد^(١١٧). وأكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي أن ثلاث سنوات من النزاع قوضت بشدة إنتاج المحاصيل وسبل المعيشة في الأرياف، وأتت آليات التأقلم لدى الأسر المعيشية^(١١٨). وعلى النحو المبين في الفرع ثالثاً - باء، فإن الصعود الحاد لمعدل التضخم، الذي بلغ متوسطه الشهري ٤٤٤,١ في المائة في عام ٢٠١٦^(١١٩)، وقصور الأسواق لاحقاً أيضاً ضرراً. بمناطق تعتمد تقليدياً على الأسواق لتلبية احتياجاتها الغذائية، كالمراكز الحضرية التي يتعين على السكان فيها أن يتحملوا الآن زيادات هائلة في أسعار المواد الغذائية الأساسية^(١٢٠). وفي العاصمة جوبا على سبيل المثال، خلص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

(١١٦) . يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.fao.org/news/story/en/item/471251/icode/.

(١١٧) انظر النتائج الرئيسية للفترة كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه ٢٠١٧ فيما يتعلق بجنوب السودان، يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط:

www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/1_IPC_South_Sudan_Key%20Messages_Feb2017.pdf

(١١٨) (١١٨) FAO, "Famine hits parts of South Sudan", 20 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

www.fao.org/news/story/en/item/471251/icode/

(١١٩) انظر www.tradingeconomics.com/south-sudan/inflation-cpi

(١٢٠) (١٢٠) FAO, "Famine hits parts of South Sudan", 20 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

www.fao.org/news/story/en/item/471251/icode/

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى أن نسبة ٨٠ في المائة من السكان تستعين باستراتيجيات غذائية من قبيل تلك التي يستعان بها في مواجهة الأزمات أو الطوارئ^(١٢١).

ما هي المجاعة؟

إعلان تفشي المجاعة رسمياً يعني أن الجوع قد أفضى بالفعل إلى وقوع وفيات^(١). وتبدأ المجاعة ببطء وتمر بمراحل، فهي ليست حدثاً يقع بين عشية وضحاها، إنما هي أزمة بطيئة النفس، مما يجعل منها أيضاً أزمة يمكن الوقاية منها^(ب).

ويبين التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي مرحلة انعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى الأسر المعيشية وعلى مستوى المناطق. فعلى مستوى الأسرة المعيشية، توصف مرحلة "الكارثة" (المرحلة ٥) كما يلي: "نعاني مجموعة الأسر المعيشية نقصاً شديداً في الغذاء و/أو الاحتياجات الأساسية الأخرى حتى مع تلقيها أية مساعدة إنسانية واستعانتها بكامل استراتيجيات المواجهة". أما على مستوى المناطق، فيعلن عن تفشي "المجاعة" (المرحلة ٥) عندما تصنف نسبة تفوق ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية على أنها بلغت مرحلة "الكارثة"، ويتجاوز معدل الوفيات الأولي وفاتين بين كل ١٠.٠٠٠ نسمة يومياً، وتفوق نسبة انتشار سوء التغذية الحاد العام ٣٠ في المائة^(ج).

وبعبارة أخرى، يجب أن تتوفر ثلاثة شروط رئيسية. أولاً، يجب أن تكون نسبة ٢٠ في المائة على الأقل من الأسر المعيشية تواجه نقصاً شديداً في الغذاء ولديها قدرة محدودة على التحمل، أي أن واحداً من كل خمسة أشخاص ليس لديه باستمرار ما يكفي من الطعام. ثانياً، يجب أن تتجاوز معدلات الوفيات وفاتين بين كل ١٠.٠٠٠ نسمة يومياً، أو أن يكون العدد اليومي للوفيات ضعف العدد اليومي المعتاد. وثالثاً، يجب أن يتجاوز معدل انتشار سوء التغذية الحرج ٣٠ في المائة، وهو ما يعني عملياً أن واحداً من كل ثلاثة أفراد - عادة أطفال - تبدو عليه أعراض تهدد الحياة وتدل على الإصابة بأكثر الحالات السريرية لسوء التغذية حدةً وهي سوء التغذية الحاد الوخيم. وهو ما يعني في واقع الأمر أن الجسم آخذ في الانهيار. فأنت "تسير ببطء نحو الموت"^(د).

ويقوم الفريق العامل التقني لجنوب السودان بتأكيد صحة نتائج أي تحديث للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ويقرها رسمياً مكتب الإحصاءات الوطني.

(١٢١) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, No. 19, 6 (١٢١) December 2016. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-bulletin-issue-19-6-december-2016>.

- (أ) FAO, "Famine hits parts of South Sudan", 20 February 2017 . يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: /www.fao.org/news/story/en/item/471251/icode/
- (ب) "Famine: what does it really mean and how do aid workers treat it?", Guardian, 12 February 2017 . يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2017/feb/12/famine-threat-humanity-world-food-development-professionals-network/2017/feb/12/famine-threat-humanity-world-food-development-professionals-network?CMP=ema-1702&CMP=organisation?CMP=ema-1702&CMP
- (ج) انظر: http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/UPDATE_IPC_SouthSudan_AcuteAnalysis_Dec2015.pdf
- (د) انظر: www.ipcinfo.org؛ و Norwegian Refugee Council, "When does hunger become 'famine'?", 21 February 2017 . يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.nrc.no/news/2017/february/when-does-hunger-become-famine؛ و "Famine: what does it really mean and how do aid workers treat it?", Guardian, 12 February 2017 . يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2017/feb/12/famine-threat-humanity-world-food-development-professionals-network/2017/feb/12/famine-threat-humanity-world-food-development-professionals-network?CMP=ema-1702&CMP=organisation?CMP=ema-1702&CMP

جيم - المجاعة في الوحدة

٩٣ - تشير معظم الأدلة إلى أن المجاعة في الوحدة نجمت عن طول أمد النزاع، وتعزى بوجه خاص إلى الوقع التراكمي للعمليات العسكرية المتكررة التي تنفذها الحكومة في جنوب الوحدة بداية من عام ٢٠١٤. كما أسهم منع وصول المساعدات الإنسانية، على يد الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في المقام الأول كما هو مبين أعلاه، ونزوح السكان بسبب الحرب، إسهاما كبيرا في المجاعة التي جرى التنبؤ بوقوعها على مدى سنتين^(١٢٢).

السبب: نزاع من صنع الإنسان

٩٤ - ذكر الفريق العامل التقني لجنوب السودان أن النزاع وانعدام الأمن هما المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد، وهذه نقطة أكدها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، دافيد شيرر، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، عندما عزا المجاعة إلى نزوح السكان وتركهم سبل عيشهم وهم يفرون للنجاة بحياتهم، بالاقتران مع تفاقم الأزمة الاقتصادية. وذكر كذلك أن المناخ والجفاف، على خلاف الحال في أنحاء أخرى في شرق أفريقيا، غير مسؤولين

(١٢٢) FAO, International Fund for Agricultural Development and WFP, The State of Food Insecurity in the World: Strengthening the Enabling Environment for Food Security and Nutrition (Rome, 2014) . ونفذت الحكومة أول عملية هجومية مضادة للتمرد طيلة عام ٢٠١٤؛ انظر أيضا: Office of the Deputy Humanitarian Coordinator for South Sudan, "Crisis impacts on households in Unity state, South Sudan, 2014-2015: initial results of a survey", January 2016 . يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/report/south-sudan/crisis-impacts-households-unity-state-south-sudan-2014-2015-initial-results

بشكل كبير عن انتشار نقص الأغذية على نطاق واسع في جنوب السودان^(١٢٣). وأبلغ وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ أن ”المجاعة في جنوب السودان من صنع الإنسان. والأطراف في النزاع هي أطراف في المجاعة، كما هو حال أولئك الذين لا يتدخلون لوقف أعمال العنف^(١٢٤)“.

٩٥ - وبدأت حالة الأمن الغذائي في الوحدة تتغير بشكل كبير في نيسان/أبريل ٢٠١٥ عندما بدأت القيادة في جوبا عملية عسكرية ضخمة ارتكبت فيها أعمال عنف وحشي منهجية استهدفت المدنيين في جنوب الوحدة، ولا سيما في المحليات التي تعاني حالياً من المجاعة، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الفريق الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70). وعند بداية العملية الهجومية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، يقدر أن ٥٥٠.٠٠٠ نسمة كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء الوحدة، وكانت محليات بنيجار وماينديت وكوج وقويت تعتبر أنهما بلغت المرحلة ٤ (مرحلة ”الطوارئ“)^(١٢٥). وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حذر الفريق العامل التقني لجنوب السودان، لأول مرة منذ بدء الحرب، من أن ٣٠.٠٠٠ شخص في محليات لير وقويت وكوج وماينديت قد صُتفوا على أنهم بلغوا المرحلة ٥ (مرحلة ”الكارثة“)، أي أصبحوا عرضة لخطر المجاعة، رغم تزامن ذلك الوقت مع بدء موسم الحصاد، الذي يُتوقع فيه عادة أن تتحسن حالة الأمن الغذائي. وذكر كذلك أنه لم يتم إعلان المجاعة بسبب عدم توفر بيانات دقيقة لديه عن الوفيات تتيح له أن يخلص بصورة قاطعة إلى إعلانها^(١٢٦).

٩٦ - وكما ورد في تقرير الفريق الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فقد تمكن أحد أفرقة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من القيام ببعثة تحقق نادرة لمحليات قويت وماينديت وكوج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ووجد الفريق السكان في أكثر الأحيان

(١٢٣) يمكن أن يستثنى من ذلك الجفاف الذي تعاني منه المنطقة المحيطة بكويتا ومنطقة بيور الكبرى في جنوب شرق البلد. انظر UNMISS, press briefing, 22 February 2017، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

<https://unmiss.unmissions.org/unmiss-srsg-david-shearer-press-briefing-near-verbatim-transcription-22-february-2017>. وأكد برنامج الأغذية العالمي أن المجاعة من صنع الإنسان، حيث أنها نتيجة نزاع طويل الأمد كان بالإمكان تجنبه. انظر أيضا “Famine declared in part of South Sudan's Unity state”, Al Jazeera, 21 February 2017، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.aljazeera.com/news/2017/02/famine-declared-part-south-sudan-unity-state-170220081516802.html.

(١٢٤) انظر <http://reliefweb.int/report/yemen/usgerc-stephen-o-brien-statement-security-council-missions-yemen-south-sudan-somalia>.

(١٢٥) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “South Sudan: humanitarian access situation snapshot”, June 2015. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/South_Sudan_Humanitarian_Snapshot_05Jun2015.pdf.

(١٢٦) انظر www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/1_IPC%20South%20Sudan%20-%20September%202015%20-FINAL.pdf.

مختفين في الأدغال أو في جزر مستنقعات، يقتاتون على زنايق المياه والأسماك، بعدما نُهبَت مواشيتهم ودُمرت محاصيلهم وتعطلت أسواقهم. وقدر هذا الفريق أن ٤٠.٠٠٠ نسمة عرضة لخطر المجاعة وأنه "من المرجح أن يتدهور الوضع ويفضي إلى وقوع المجاعة ما لم تصل مساعدات إنسانية عاجلة على الفور"^(١٢٧). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أشار الفريق العامل التقني لجنوب السودان أيضا إلى أن الوحدة هي الولاية الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي من جراء استمرار القتال، الذي يفضي إلى نزوح واسع النطاق وتعطيل سبل المعيشة. وخلص فريق الخبراء في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى أنه، رغم هذه الإنذارات، استمر الجيش الشعبي والمليشيات المتحالفة معه في تنفيذ استراتيجية "الأرض المحروقة" في الوحدة، حيث حدث نزوح قسري للسكان بأعداد هائلة وتدمير منهجي لسبل المعيشة وآبار المياه والمحاصيل الغذائية وشن الغارات على الماشية^(١٢٨).

السبب: منع وصول المساعدات الإنسانية

٩٧ - في التقييم الذي أجراه الفريق العامل التقني لجنوب السودان للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٧، ذكر الفريق العامل أن وصول المساعدات الإنسانية لا يزال يشكل تحديا رئيسيا أمام تنفيذ التدخلات المنقذة للحياة في أشد المناطق تضررا في جنوب السودان. ومع ذلك، على نحو ما وثقه فريق الخبراء في عدة تقارير سابقة، يشكل منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات المختارة من السكان، أسلوبا تستخدمه جميع أطراف النزاع منذ إنشاء فريق الخبراء في أيار/مايو ٢٠١٥ على الأقل، وربما قبل ذلك.

٩٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أبلغت الوكالات الإنسانية العاملة في جميع أنحاء الوحدة عن وقوع ٢٤ حادثة تتعلق بإتاحة إيصال المساعدات^(١٢٩). وبعد مرور أكثر من عام، في أيار/مايو ٢٠١٥، قفز عدد تلك الحوادث إلى ٦٧ حادثة، فأصبحت بذلك الوحدة هي الأكثر عددا من حيث الإبلاغ عن تلك الحوادث في البلد، تليها أعالي النيل التي شهدت ٣٦ حادثة. وقُتل اثنان من موظفي تقديم المعونة أثناء القتال في جنوب الوحدة في الشهر نفسه. وعُزي ما نسبته ٤٢ في المائة من الحوادث إلى أجهزة أمن الدولة، وما نسبته ٣١ في المائة منها

(١٢٧) Integrated Food Security Phase Classification, "Central and southern Unity verification mission report: (final report)" (20 November 2015). ولكن للحصول على معلومات عن الحالة قبل ذلك بشهر واحد فقط، انظر FAO, "UN calls for immediate access to conflict-affected areas to prevent catastrophe in South Sudan", 22 October 2015, عن طريق هذا الرابط: www.fao.org/news/story/en/item/338209/.

(١٢٨) لمعرفة ما وقع في محلية لير: انظر Amnesty International, "We are still running: war crimes in Leer, South Sudan" (London, 2016), عن طريق هذا الرابط: www.amnesty.org/en/documents/afr65/4486/2016/en/.

(١٢٩) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan crisis: humanitarian snapshot", 24 January 2014. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Hum_Snapshot_24_Jan_2014.pdf.

إلى "جهات أخرى" و ٢٤ في المائة إلى "جهات مجهولة"^(١٣٠). وحسب تقديرات المجموعة العالمية للحماية، منعت القيود المفروضة وصول المساعدات إلى أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ شخص في الوحدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥^(١٣١). ووفقاً لما ذكره منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقتها للشؤون الإنسانية، فقد حدث، منذ بداية نيسان/أبريل إلى منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٥، فقدان أو نهب حوالي ١٢.٠٠٠ طن متري من الإمدادات الغذائية، وإحراق ما قيمته ٤٦٧.٠٠٠ دولار من اللوازم الطبية، وتدمير أو نهب ما تقدر قيمته بـ ٧٥٣.٠٠٠ دولار من الأصول التشغيلية، بما في ذلك ١٠ مستودعات^(١٣٢). وتزامنت الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥ مع ذروة هجوم "الأرض المحروقة" الوحشي، الذي خططت له القيادة في جوبا ونفذته في كامل أنحاء الوحدة^(١٣٣).

٩٩ - ورغم أن عدد الحوادث المتعلقة بالوصول المُبلغ عنها انخفض في حزيران/يونيه ٢٠١٥ ليصل إلى ٢٦ حادثة في الوحدة^(١٣٤)، فقد استمرت العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قُتل ثلاثة عاملين في المجال الإنساني في الوحدة، وأُبلغ عموماً عن وقوع ١٦ حادثاً خلال ذلك الشهر^(١٣٥). وشملت هذه الحوادث نهب مجمعي منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر في محلية لير، اللذين تعرضا للنهب مرتين في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر، مما أجبر المنظمتين على تعليق أنشطتهما الطبية

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation (١٣٠) snapshot", May 2015. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_18july2015.pdf

(١٣١) Protection cluster, "Protection trends South Sudan", No. 5 (July 2015). يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://cpwg.net/wp-content/uploads/sites/2/2015/08/Protection-Trends-Paper-No-5-July-2015.pdf>

(١٣٢) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Review of the IASC level 3 response by the South Sudan HCT: recommendation and analysis", August 2015. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2._ss_160115_south_sudan_l3_response_hct_revie_w_paper_final.pdf

(١٣٣) أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ذلك الوقت إلى أن زيادة عدد حالات الإبلاغ، رغم كونها ناتجة جزئياً عن زيادة الإبلاغ من خلال الاستقصاءات المتعلقة بإمكانية الوصول، ترتبط بتصاعد حدة الهجمات العسكرية في الوحدة وأعالي النيل، مما أعاق بشدة إمكانية وصول العمليات والمنظمات الإنسانية إلى السكان المتضررين. انظر "South Sudan: humanitarian access situation snapshot", May 2015، على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_18july2015.pdf

(١٣٤) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation snapshot", June 2015. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_21august2015.pdf

(١٣٥) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation snapshot", October 2015. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_20151113.pdf

والإجلاء من المحلية (انظر S/2016/70، الحاشية ١٧٤). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبعد فترة طويلة سادها الاضطراب المستمر، أتيح استئناف بعض العمليات الإنسانية، وساعد في ذلك جزئياً إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في المحلية^(١٣٦). وأبلغ العاملون في المجال الإنساني عن ٢٢٦ حادثة تتعلق بالوصول على نطاق الوحدة بأسرها طوال عام ٢٠١٥، و ١١٦ حادثة في عام ٢٠١٦.

١٠٠ - وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ظل عدد الحوادث المبلغ عنها ثابتاً إلى حد ما^(١٣٧). ومع ذلك، ما زال العاملون في مجال تقديم المعونة يصادفون حالات تعطيل لعملهم، إما من خلال منع الوصول، أو الإجلاء بسبب انعدام الأمن، أو النقل بأمر من القيادة في جوبا. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نُقل ٦٢ من العاملين في مجال تقديم المعونة من المناطق المضطربة في الوحدة^(١٣٨)، مما أدى إلى تعطيل الخدمات المنقذة للحياة لأكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص هم في حاجة إليها، كما قُتل أحد العاملين في مجال تقديم المعونة في محلية لير^(١٣٩). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نُقل ٢٨ من العاملين في مجال تقديم المعونة من غانييل في محلية بنيجار بسبب تزايد حدة التوترات^(١٤٠). وعلاوة على ذلك، أبلغ مصدر سري فريق الخبراء بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أجلت موظفيها من محلية لير في ذلك الشهر للمرة الخامسة منذ بداية الحرب بسبب انعدام الأمن، تاركة السكان المحليين والنازحين داخلياً دون رعاية طبية أساسية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نُقل نحو ٢٦ من العاملين في مجال تقديم المعونة من محلية بنيجار، عقب صدور أمر توجيهي من أجهزة الأمن بوقف العمليات الإنسانية في المنطقة. وفي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧،

Office of the Deputy Humanitarian Coordinator for South Sudan, "Crisis impacts on households in Unity (١٣٦) state, South Sudan, 2014-2015: initial results of a survey", January 2016
هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/crisis-impacts-households-unity-state-south-sudan-2014-2015-initial-results>

(١٣٧) تراوح العدد بين ٥ حالات و ١٣ حالة، باستثناء الأوقات التي يصل فيها العدد إلى أقصاه في منتصف السنة ونهايتها: ١٧ في تموز/يوليه و ١٥ في كانون الأول/ديسمبر و ١٨ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. انظر اللمحات الموجزة عن حالة وصول المساعدات الإنسانية في الأشهر ذات الصلة على الرابط التالي:
http://reliefweb.int/updates?search=%28+primary_country%3A%22South+Sudan%22+%29+AND+%28+source%3A%22UN+Office+for+the+Coordination+of+Humanitarian+Affairs%22+%29+AND+%28+for.mat%3A%22Infographic%22+%29

(١٣٨) ٣٨ عاملاً من الجزيرة ونيالديو و ٢٤ عاملاً من بووا وكوج.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation (١٣٩) snapshot", September 2016
يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/september_access_snapshot_20161011.pdf

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation (١٤٠) snapshot", December 2016
يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170125_december2016_accesssnapshot.pdf

أرجئت عمليات إنزال المعونة الغذائية وألغيت رحلات الركاب الجوية إلى بانتيو بسبب عدم وجود تأكيدات من أجهزة الأمن بشأن سلامة الطيران. وقتل أحد السائقين في قافلة تحمل إمدادات للإغاثة، وذلك في كمين مسلح قرب بلدة بانتيو^(١٤١).

١٠١ - وعلى الرغم من إعلان المجاعة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ والاهتمام العالمي الذي حصلت عليه، اضطر ٢٨ من العاملين في المجال الإنساني، في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، إلى الانتقال من محلية ماينديت - إحدى المحليتين المتضررتين من المجاعة - بسبب انعدام الأمن^(١٤٢). واستجابة لذلك، ناشد المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة علنا جميع الأطراف أن تكفل الوصول الفوري والآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد، "لتجنب تفاقم الكارثة"^(١٤٣). وأبلغ وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس أن "العاملين في المجال الإنساني يضطعون بأعمالهم. غير أن أعمال القتال الفعلية ومنع الوصول والعوائق البيروقراطية أمور لا تزال تقوض جهودهم الرامية إلى الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. فقد قُتل عاملون في مجال تقديم المعونة؛ وهاجمت جهات مسلحة مجمعات وإمدادات إنسانية ونهبوها واستولوا عليها"^(١٤٤). فاستمرار عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى الوحدة في السنوات التي سبقت المجاعة أدى إلى تفاقم نقص الغذاء بدرجة كبيرة.

(١٤١) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian access situation (١٤١) snapshot", January 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170216_access_snapshot_january_2017.pdf

(١٤٢) لم يتمكنوا بعد من العودة حتى ١٠ آذار/مارس. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه قد جرى نقل العاملين في مجال تقديم المعونة في بادئ الأمر في ٢٦ شباط/فبراير بعد أن أبلغتهم السلطات المحلية بضرورة المغادرة عقب مناوشات وقعت شمال بلدة ماينديت. وأجريت مفاوضات مكثفة من أجل عودتهم، غير أنه أُبلغ عن تجدد القتال في أطراف البلدة في ١ آذار/مارس وأبلغت أطراف النزاع العاملين في المجال الإنساني بأن الحالة الأمنية لا تسمح بعودتهم. انظر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, No. 4, 10 March 2017، على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170310_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin_4.pdf

(١٤٣) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian coordinator calls for urgent access as needs surge in South Sudan: insecurity forces relocation of 28 aid workers from famine-hit Mayendit", 28 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_170228_Press%20Release_Humanitarian%20Access_FINAL.pdf

(١٤٤) يمكن الاطلاع على النص عن طريق الرابط التالي: <http://reliefweb.int/report/yemen/usgerc-stephen-o-brien-statement-security-council-missions-yemen-south-sudan-somalia>

السبب: التزوح القسري للسكان

١٠٢ - حين يحدث نزوح للسكان إما بسبب انعدام الأمن أو التهجير القسري، ينال ذلك من قدرتهم على مزاوله سبل عيشهم المعتادة أو على الوصول، بدلا من ذلك، إلى المساعدة الإنسانية. وحتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نزح ما يزيد على ٣٤٥ ٠٠٠ شخص في الوحدة^(١٤٥). وقفز هذا العدد ليصل إلى ٥٨٠ ٠٠٠ شخص تقريبا بحلول ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥^(١٤٦). وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان هناك ٤٣ ٣٣٢ شخصا نازحا يلتمسون اللجوء إلى موقع بانتيو لحماية المدنيين^(١٤٧)، وتضخم هذا العدد ليصل إلى ١١١ ٧٧١ شخصا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥^(١٤٨). وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بعد ذلك بأن السكان النازحين في جنوب الوحدة لا تزال طرق إيصال المساعدة الإنسانية إليهم مقطوعة حيث يختبئون في المستنقعات والغابات. وبالنظر إلى الظروف المعيشية المضطربة، حذرت منظمة الأغذية والزراعة من "التدهور الشديد الذي تشهده حالة الأمن الغذائي، مع ورود تقارير عن حالات مجاعة متفرقة"^(١٤٩). وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، أصبح موقع بانتيو لحماية المدنيين هو - وإلى حد بعيد - أكبر موقع من هذا القبيل في جنوب السودان - وأكبر مركز للسكان في الوحدة - بتعداد يناهز الـ ١٤٠ ٠٠٠ شخص - أي ما يزيد على ثلثي عدد النازحين داخليا جميعا وقدره ٢٢٠ ٠٠٠ شخص يلتمسون المأوى في مواقع حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد^(١٥٠).

١٠٣ - وقد ظل التزوح يمثل مشكلة كبيرة في الوحدة في عام ٢٠١٦. ففي تموز/يوليه ٢٠١٦، وبينما تصاعدت حدة النزاع في ولايات الاستوائية، نزح أيضا آلاف المدنيين

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan crisis: humanitarian snapshot", 7 (١٤٥) January 2015. يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/South_Sudan_Humanitarian_Snapshot_31Dec2014_01.pdf

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan crisis: humanitarian snapshot", 10 (١٤٦) September 2015. يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/south_sudan_humanitarian_snapshot_10sep2015.pdf

انظر (١٤٧) <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNMISS%20PoC%20Update%20No.%2057.pdf>

انظر (١٤٨) <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/15-9-%20Update%20No.%2092.pdf>

انظر (١٤٩) www.fao.org/fileadmin/user_upload/emergencies/docs/FAO_South%20Sudan_Situation-Update_Aug_Sept%202015.pdf

IOM, "UNMISS Bentiu PoC update: displacement tracking and monitoring — 24-30 October 2015", 30 (١٥٠) ٤. October 2015
Office of the Deputy Humanitarian Coordinator for South Sudan, "Crisis impacts on households in Unity state, South Sudan, 2014-2015: initial results of a survey", January 2016
التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/160202_Crisis%20impacts%20on%20households%20in%20Unity%20State_SS.pdf

من جراء الاشتباكات التي وقعت في جنوب الوحدة، بما في ذلك من محليتي لير وماينديت. وفي أيلول/سبتمبر، حددت منظمة الأغذية والزراعة إنذارها بأن القتال الدائر حديثاً في جنوب ووسط الوحدة، التي يواجه سكانها بالفعل مستويات بالغة الارتفاع من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، قد أجبر الآلاف من الناس على العيش في المستنقعات، مما يثير المخاوف من احتمال تزايد الجوع^(١٥١). ومع ذلك، عندما حذرت منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ مرة أخرى من الأزمة الغذائية غير المسبوقة والمتصاعدة التي تواجهها جنوب السودان^(١٥٢)، انتقد نائب وزير الزراعة والأمن الغذائي تقييم منظمة الأغذية والزراعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وادعى أن الناس في المناطق الريفية لم يتضرروا من النزاع وأهم قادرون على القيام بأعمال الزراعة بصورة عادية. وأقر بأن الناس في المناطق الحضرية يواجهون انعداماً في الأمن الغذائي، عازياً ذلك أساساً إلى عدم قدرة القيادة في جوبا على دفع أجور الموظفين العموميين^(١٥٣). وفي الشهر نفسه، تواردت تقارير جديدة عن تعرض مدنيين للاستهداف والتشريد وعن نهب المنازل وحرقتها، بما في ذلك في محليات لير وماينديت وربكونا. وبحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان موقع بانتيو يستضيف أكثر من ١٢٠ ٣٠٠ شخص من النازحين داخلياً، حيث قفز عددهم من حوالي ١٠٨ ٤٠٠ شخص في منتصف الشهر^(١٥٤). وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، كان الموقع يستضيف ١١٨ ٨٥١ شخصاً^(١٥٥). وكان التشريد القسري الواسع النطاق، وما ينجم عنه من تعرض سبل العيش للخطر، عاملاً أسهم في النقص الغذائي الحاد الذي حدث لاحقاً.

١٠٤ - ولخصت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان الحالة، في تقريرها المؤرخ في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/HRC/34/63، الفقرة ٨٦)، على النحو التالي:

ترى اللجنة أن القيود والعوائق المستمرة المفروضة على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية العاملة في جنوب السودان، فيما يتعلق بالوصول إلى السكان الضعفاء، غير قانونية. وقد تُعد سياسة "الأرض المحروقة" بمثابة تجويع، وهو ما يحظره القانون الدولي كوسيلة من وسائل الحرب، مثله مثل منع المدنيين من المرور

(١٥١) انظر www.fao.org/3/a-bq799e.pdf؛ و <http://reliefweb.int/report/south-sudan/2016-south-sudan-humanitarian-response-third-quarter-review>.

(١٥٢) United Nations News Centre, "South Sudan will face escalating food crisis in 2017, UN agriculture agency warns", 7 November 2016. يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55496#.WL7IM3e1Pt.

(١٥٣) مصادر سرية تابعة للبعثة.

(١٥٤) يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-snapshot-november-2016>.

(١٥٥) يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/unmiss-poc-update-no-154>.

الآمن من المناطق المحاصرة. ولا يُتاح للسكان المدنيين الغذاء الكافي أو الرعاية الصحية، وعادةً ما يتعرض حقهم في الحياة للتهديد أو الانتهاك من قبل جميع أطراف النزاع في جميع أنحاء البلد.

دال - عرقلة بعثات حفظ السلام

١٠٥ - على النحو المفصل في التقارير السابقة لفريق الخبراء، يقوم الجناح الحاكم للحركة الشعبية/الجيش الشعبي والعناصر المنتسبة له بتبشيع صورة الأمم المتحدة بشكل مستمر، وعلى وجه الخصوص بعثتها في جنوب السودان، بما يهيئ سياقاً تفسر فيه الهجمات التي تشن على أفراد ومرافق الأمم المتحدة بأنها دفاع عن السيادة الوطنية (انظر الفقرات ٣٢ إلى ٣٦ من الوثيقة S/2016/793 والفقرات ٥٥ إلى ٥٧ من الوثيقة S/2016/963). وفي اجتماع عُقد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع رئيس اللجنة وممثلي فرنسا والمملكة المتحدة في اللجنة وأعضاء فريق الخبراء، هدد وزير شؤون مجلس الوزراء مارتين إيليا لومورو، لدى قراءته بياناً أقره كبير، بأن فرض المجلس حظراً للأسلحة أو جزاءات محددة الأهداف "سيعرض موظفي الأمم المتحدة للخطر".

١٠٦ - واستمر حدوث انتهاكات لاتفاقيات مركز قوات الأمم المتحدة بصورة مطردة ومنهجية. وسُجل ٢١ انتهاكاً للاتفاق في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وحده، ارتكبتها مدنيون وعناصر مسلحة منتسبة إلى الجناح الحاكم للحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وتمثلت الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات (١٠) في القيود المفروضة على التنقل ضد الأمم المتحدة. وتمنع هذه القيود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من تسيير الدوريات في المناطق التي يندلع فيها صراع، وترد معلومات عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان فيها، مما يحول دون تنفيذ البعثة ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها^(١٥٦).

١٠٧ - وفي إحدى هذه الحوادث، اعتدى أربعة جنود من الجيش الشعبي في بلدة مقوي، في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، على ضابط عسكري تابع للبعثة، واستولوا على سلاحه وهاتفه النقال، واهموه بالتقاط صور بطريقة غير قانونية. وتدخل فريق دوريات قريب تابع للبعثة، مما أدى إلى مغادرة جنود الجيش الشعبي مكان الحادثة. واستردت البعثة السلاح من قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة، الذي أفاد بأنه تم إلقاء القبض على الجنود^(١٥٧).

١٠٨ - ولم تُنشر بعد قوة الحماية الإقليمية المأذون بها بموجب القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) في جنوب السودان. ويواصل الجناح الحاكم للحركة الشعبية/الجيش الشعبي إرسال إشارات

(١٥٦) وثائق قدمتها البعثة وقام الفريق بتحليلها والاحتفاظ بها.

(١٥٧) مصادر سرية تابعة للأمم المتحدة.

متضاربة، علنا وسرا، بشأن موقفه من قوة الحماية الإقليمية. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أخبر وزير الإعلام والإذاعة، مايكل ماكوي، وسائط الإعلام بأن الإذن الممنوح للقوة قد انتهى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومن ثم ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا لتجديد الإذن بنشر القوة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قال كبير علنا إنه يرحب بالقوة ولكنه "لن يسلم السيطرة على مطار جوبا الدولي"^(١٥٨). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن أذن للقوة، بموجب الفقرة ١٠ (ب) من القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، "بحماية المطار".

واو شيلوك: قصة النازحين "المفقودين"

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، جددت ميليشيا أغويليك المنتسبة إلى الجناح المعارض للحركة الشعبية/الجيش الشعبي، تحت قيادة الفريق جونسون أولوني، أعمالها القتالية في أعالي النيل. وبعد ذلك بفترة قصيرة، أفيد بأن قرية واو شيلوك، التي يبلغ عدد سكانها ٤٠٠ ٢٠ نسمة، قد أصبحت مهجورة إلى حد كبير^(١). وعطل القتال إيصال المساعدات الإنسانية، وشمل ذلك نقل ١٦ عاملا في مجال تقديم المعونة من واو شيلوك إلى جوبا^(ب). وبحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٧، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فقد نزح معظم هؤلاء الأشخاص إلى كودك والمناطق المحيطة شمال ملكال، ولكن لم تكن لدى المنظمة معلومات إضافية تذكر عن وضعهم أو رفاههم^(ج).

وقدم فريق الخبراء، في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70)، وصفا لمنع الجماعات المسلحة المرتبطة بالقيادة في جوبا وصول المساعدات الإنسانية إلى واو شيلوك. وتشكل الأحداث التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠١٧ تكرارا لهذه الأفعال، حيث كان الجيش الشعبي يقوم مرارا بتمنع وصول بعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إلى واو شيلوك^(د).

وعلاوة على ذلك، منع الجيش الشعبي الوصول من ملكال لحوالي ٣٥ ٠٠٠ شخص من النازحين من واو شيلوك والقرى المحيطة بها إلى كودوك وأبوروك^(هـ)، مما أدى إلى إجبار عمليات الإغاثة المكلفة على أن تتخذ لها مسارا لا يمر بجوبا. وفي إحدى الحالات، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، أوقف الجيش الشعبي بعثة موفدة إلى كودك مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وذلك على بعد أقل من كيلومتر واحد من واو شيلوك. وقد هدد الجيش الشعبي بإطلاق النار على الفريق إذا واصل السير^(١)، وهو ما يعيد إلى الأذهان تهديد قائد الجيش الشعبي في ملكال آنذاك في آب/أغسطس ٢٠١٥ بأنه سيطلق النيران على أي عامل في مجال المساعدة الإنسانية أو أي موظف من موظفي البعثة

(١٥٨) تقرير لبعثة الأمم المتحدة، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

يحاول عبور نهر النيل“ (انظر S/2016/70).

- (أ) Médecins sans frontières, “South Sudan: fleeing civilians cut off from emergency healthcare in Wau Shilluk”, 3 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.msf.org/en/article/south-sudan-fleeing-civilians-cut-emergency-healthcare-wau-shilluk.
- (ب) IOM, “Fighting blocks IOM humanitarian assistance in Upper Nile, South Sudan”, press release, 31 January 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.iom.int/news/fighting-blocks-iom-humanitarian-assistance-upper-nile-south-sudan و Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, No. 2, 3 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170203_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin_2.pdf.
- (ج) UNMISS, press briefing, 22 February 2017. يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: <https://unmiss.unmissions.org/unmiss-srsg-david-shearer-press-briefing-near-verbatim-transcription-22-february-2017> و Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Humanitarian coordinator calls for urgent access as needs surge in South Sudan”, press release, 28 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_170228_Press%20Release_Humanitarian%20Access_FINAL.pdf.
- (د) UNMISS, press briefing, 22 February 2017. يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: <https://unmiss.unmissions.org/unmiss-srsg-david-shearer-press-briefing-near-verbatim-transcription-22-february-2017> و Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, No. 3, 17 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170217_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin_3.pdf.
- (هـ) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: South Sudan, No. 4, 10 March 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/170310_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin_4.pdf.
- (و) مصادر سرية تابعة للأمم المتحدة.

سادسا - شراء الأسلحة

١٠٩ - اتساقا مع الفقرة ١٢ (ج) من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، واصل فريق الخبراء تحقيقاته بشأن توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو بيعها أو نقلها إلى الأفراد والكيانات الذين يقوضون تنفيذ الاتفاق أو يشاركون في أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

١١٠ - وكما ذكر في تقارير الفريق السابقة، هناك أدلة راجحة على استمرار شراء الأسلحة من جانب القيادة في جوبا من أجل الجيش الشعبي، وجهاز الأمن القومي، والقوات

والمليشيات الأخرى المرتبطة بهما. وهناك بعض الأدلة، معظمها مستمد من شهود، على اقتناء أسلحة من جانب جماعات معارضة شتى؛ ومع ذلك، يتبين من استعراض المعلومات المتاحة أن هذه الإمدادات اقتصر على أعداد صغيرة نسبيا من الأسلحة الخفيفة والذخيرة.

١١١ - ويؤيد النطاق الجغرافي الواسع للعمليات وتنوعها، على النحو المبين في الفرع الثالث، ملاحظات الفريق الواردة في تقريره الصادرين في أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بأن القيادة في جوبا سعت إلى توفير الإمدادات من جديد لقواتها بشكل موسع تحسبا لهجوم موسم الجفاف الحالي. وتدل هذه الهجمات على القيام بتحضيرات لوجستية كبيرة، كما تدل على إجراء قدر كبير من التخطيط والتنسيق، خصوصا في حالات الهجمات التي شنت في واو شيلوك ويواي والمبينة في الفرع الثالث.

١١٢ - واستمر تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان من مصادر متنوعة، وفي أغلب الأحيان بتنسيق من البلدان المجاورة. وتشير تقارير من مصادر مستقلة إلى أن المناطق الحدودية بين جنوب السودان والسودان وأوغندا لا تزال مداخل رئيسية للأسلحة^(١٥٩)، مع ورود بعض التقارير غير المدعمة بأدلة عن عبور أعداد أقل من الأسلحة أيضا إلى جنوب السودان من جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٦٠). وهناك أيضا تقارير مستمرة، واتهامات علنية، بوصول شحنات أسلحة مرسله من أماكن أبعد، وخاصة مصر، إلى القوات المنتسبة إلى القيادة في جوبا.

ألف - مصر

١١٣ - كما ورد في تقرير فريق الخبراء المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793)، حصل الفريق على عقد موقع في أيار/مايو ٢٠١٥ بين الجيش الشعبي وشركة تسمى مصر والشرق الأوسط للتنمية بشأن توفير "مركبات بانثيرا المصفحة". ولم يبين العقد عدد المركبات أو المواصفات التقنية، ولكن ذكر فيه مبلغ التعاقد وقدره ٥٠٠ ١٨٧ ٧ دولار. وتبين أن الشركة المتعاقد معها لتوفير المركبات مسجلة في مصر ومقرها في القاهرة^(١٦١). وخلص الفريق إلى وجود علاقات موسعة لفرد مرتبط بالشركة مع موظفين كبار في الجيش الشعبي. ويبيّن ذلك الفرد هذه العلاقات بإيجاز للفريق وأكد أنه يسّر عقد اجتماعات في لبنان في عام ٢٠١٥ لوفد من الضباط العسكريين الجنوبيين السودانيين العاملين لصالح مالونغ. وترد مناقشة مفصلة لهذا الاجتماع في الفرع جيم أدناه^(١٦٢) وزود مصدران لديهما معرفة مباشرة الفريق بمعلومات أساسية إضافية عن هذه الصفقة، وتوحي تلك المعلومات بأن العقد ربما لم ينفذ.

(١٥٩) مقابلات سرية مع خبراء دوليين في مجال الأسلحة، شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧.

(١٦٠) مقابلة مع مصدر سري، شباط/فبراير ٢٠١٧.

(١٦١) رسالة رسمية بين الفريق وحكومة مصر، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(١٦٢) سبق توثيقه في تقرير الفريق الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793).

١١٤ - وذكر هذان المصدران أن الذين صاغوا العقد قد استخدموه كوسيلة لاختلاس أموال. ويزعم المصدران أن ضباطا من الجيش الشعبي قد حملوا أموالا إلى مصر، بحجة تمويل شراء أسلحة، بأمر من مالونق، ثم نقلوا الأموال إلى أشخاص مجهولين مرتبطين بهم في القاهرة^(١٦٣). وفي اجتماع عقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مع مصدر سري مرتبط بهذه المعاملات، زُود الفريق بوثائق تفصّل شراء جهاز الأمن الوطني لجنوب السودان كميات كبيرة من الأسلحة من شركة موجودة في سيشيل (انظر الفرع واو).

١١٥ - وقد كان دور مصر في النزاع في جنوب السودان، ولا سيما ما أبلغ عنه من توفيرها أسلحة للقيادة في جوبا، مصدرا متكررا للتوتر في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، أبلغ رئيس السودان عمر البشير وسائط الإعلام في شباط/فبراير ٢٠١٧ قوله: "لدينا معلومات استخباراتية تفيد بأنهم [أي مصر] يدعمون حكومة جنوب السودان ويواصلون دعم الحكومة بالأسلحة والذخيرة"^(١٦٤). وتؤكد المعلومات التي زُود بها الفريق بصورة سرية من مصادر مختلفة، منها ضباط عسكريون وضباط مخابرات كبار من جنوب السودان ودولة عضو، أنه تم شحن إمدادات من المعدات العسكرية، منها أسلحة صغيرة وذخيرة ومركبات مصفحة، إلى جنوب السودان على مدار السنة الماضية^(١٦٥). بيد أن القيادة في جوبا نفت صراحة مشاركة مصر في إمدادات الأسلحة^(١٦٦). ولا يزال الفريق يحقق في تلك الشحنات المفترضة.

(١٦٣) لدى الفريق وثائق مقدمة من أفراد لديهم معرفة مباشرة بهذه الصفقة تدعم هذا السرد. وهي وثائق محفوظة في ملفات الفريق.

(١٦٤) Sudan Tribune, "Egypt provides South Sudan with arms and ammunition: al-Bashir", 22 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://sudantribune.com/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=61718. تلقى الفريق أيضا معلومات من دول أخرى في المنطقة تزعم قيام مصر بتوريد أسلحة إلى جنوب السودان.

(١٦٥) في غمرة هذا التوتر، وعقب نشر وسائل الإعلام تقارير غير مدعومة بأدلة مثبتة في شباط/فبراير ٢٠١٧ بتورط طائرات مصرية في أعمال قصف جوي في أعالي النيل ("South Sudan rebels accuse Egypt of bombing raid, drawing denials", Reuters, 4 February 2017). يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.reuters.com/article/us-south-sudan-war-idUSKBN15J0KG، هبطت طائرة عسكرية مصرية في جوبا في ١ آذار/مارس لإيصال إمدادات طبية. وأدى هبوط الطائرة المصرية إلى ورود تكهنات في بعض المنشورات بأنه تم نقل شحنة أسلحة (Egyptian military plane lands in Juba, delivers supplies to South Sudan Army", 2 March 2017). يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://nyamile.com/2017/03/02/egyptian-military-plane-lands-in-juba-delivers-supplies-to-south-sudan-army/>؛ و "Juba faction confirm growing Cairo alliance – deny that it targets Ethiopia", 11 March 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <https://messengerfrica.com/2017/03/11/juba-faction-confirms-growing-cairo-alliance-deny-that-it-targets-ethiopia/>. وقد حُضعت محتويات الشحنة لفحص جزئي على يد فريق من الملحقين العسكريين المدعويين من السفارات في جوبا.

(١٦٦) "South Sudan denies receiving weapons from Egypt", Radio Tamzuj, 26 February 2017. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <https://radiotamazuj.org/en/article/south-sudan-denies-receiving-weapons-egypt>.

باء - اقتناء المقاتلات النفاثة من طراز L-39

١١٦ - وثّق الفريق في تقريره الصادرين في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/793 و S/2016/963) اقتناء الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي مقاتلتين نفاثتين على الأقل من طراز L-39 وأشار بالتفصيل إلى مشاهدة المقاتلتين النفاثتين تنفيذان عمليات في جنوب السودان. وقد حطّمت إحدى الطائرتين على الأقل خلال العمليات القتالية^(١٦٧). وكشفت تحقيقات إضافية أن طيارا هنغاريا، يدعى تيبور تشينغالي، نقلت التقارير أنه كان يعمل لدى حكومة جنوب السودان، كان ينقل بعثات قتالية من جوبا جوا^{١٦٨}. وكان تشينغالي قد تم التعاقد معه أيضا للعمل طيارا في القوات الجوية الأوغندية^{١٦٩}.

١١٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، تلقى الفريق معلومات مفادها أن طائرة نقل من طراز IL-76 أقلعت من خاركيف بأوكرانيا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أو حوالي هذا التاريخ، باتجاه غولو، بأوغندا. وأفاد بيان حمولة الطائرة أنها كانت تُقل طائرتين مقاتلتين نفاثتين من طراز L-39 ومحركات مقدمة من شركة Musket OU، التي تتخذ من تالين Tallinn مقرا لها. وكانت هاتان الطائرتان وتلك المحركات قد خضعت لإصلاح شامل وتولت وزارة الدفاع الأوكرانية إدارة الرحلة^(١٧٠). وفي وقت لاحق، أكدت حكومة أوكرانيا للفريق أن الطائرتين النفاثتين مدرجتان باعتبارهما من الطائرات التي تشغّلها القوات المسلحة الأوغندية وأن شهادات المستعمل النهائي تشير إلى أن الطائرتين مخصصتان فقط للتدريب المتقدم للطيارين^(١٧١). وبالنظر إلى الأدوار التي قام بها تشينغالي في كل من أوغندا وجنوب السودان وإلى الأدلة المصورة للطائرة النفاثة التي كان يقودها في جنوب السودان، يقوم الفريق حاليا بالتحقيق فيما إذا كانت الطائرات الموجودة في أوغندا قد استخدمت في جنوب السودان، بالمخالفة لأحكام اتفاق الاستعمال النهائي. ويحقق الفريق حاليا في تقارير تفيد بأن الطائرتين شاركتا في عمليات عسكرية في جنوب السودان.

١١٨ - وشوهدت طائرة من طراز L-39، رابضة فيما يبدو، في مطار جوبا الدولي منذ آب/أغسطس ٢٠١٦^(١٧٢). وأشارت إفادات الشهود إلى أن جهوداً بذلت لإخفاء العلامات

(١٦٧) الصور محفوظة في ملفات الفريق.

^{١٦٨} يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.blikk.hu/aktualis/kulfold/bevetes-kozben-lottek-meg-a-magyar-vadaszpilotat-lpy2bgn.

^{١٦٩} يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: www.blikk.hu/aktualis/terroristara-vadaszott-lezuhant-a-magyar-pilota/82rg0qs.

(١٧٠) وثائق سرية بحوزة الفريق.

(١٧١) مراسلات رسمية بين الفريق وحكومة أوكرانيا.

(١٧٢) انظر المرفق الرابع للاطلاع على الصور.

التي تميزها؛ ولكن المعلومات المقدمة إلى الفريق تفيد بأنها ليست أياً من الطائرتين اللتين نقلتا إلى أوغندا في كانون الثاني/يناير. ولم يستطع الفريق بعد تحديد مصدر هذه الطائرة النفاثة.

جيم - تصنيع الذخيرة

١١٩ - كما ورد في تقرير الفريق الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793)، سلّم مصدر سري رسالة إلى الفريق مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من مالونغ إلى لويس فارسون، المدير المنتدب لشركة روماتيمبكس (Rawmatinpex) وهي شركة تعمل في تجارة السلع الأساسية في بيروت. وتضمنت الرسالة بالتفصيل طلب الجيش الشعبي العمل مع شركة روماتيمبكس لتشيد مرفق لتصنيع الذخيرة في جنوب السودان. واجتمع الفريق لاحقاً مع فارسون في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لمناقشة هذه التقارير. وأكد فارسون أنه عقد اجتماعاً في بيروت مع ضباط في الجيش الشعبي في آب/أغسطس ٢٠١٥، ولكنه أنكر ضلوع شركته في صنع الذخيرة أو إبرامه أي اتفاق مع الجيش الشعبي لإنشاء مصنع للذخيرة في جنوب السودان. وادعى فارسون أن مواطناً مصرياً يسّر عقد الاجتماع وأن هذا الشخص أساء تمثيل عمليات فارسون التجارية. وادعى فارسون أيضاً أن ضباط الجيش الشعبي غادروا لبنان بعد الاجتماع بوقت قصير وأنه لم يجر أي مناقشات أخرى معهم بهذا الشأن.

١٢٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اجتمع الفريق لاحقاً مع الشخص الذي يسر الاجتماع. وأكد مرة أخرى تفاصيل الاجتماع وأن مالونغ طلب منه ترتيب اجتماع، على النحو المبين في الرسالة، من أجل البحث عن قدرات لتصنيع الذخيرة في جنوب السودان. وأكد الوسيط كذلك أنه لم يقدم على أي خطوة إضافية فيما يتعلق بهذا الطلب.

١٢١ - وخلص الفريق إلى أن هذا التحقيق يثبت بوضوح نية مالونغ تطوير قدرات تصنيع الذخيرة في جنوب السودان. وأفيد بأن الموقع المقرر لإنشاء هذا المرفق هو لوري في شرق حوبا. ووصف الفريق في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70)، المبني المشيد في لوري بأنه مرفق عسكري استخدم في السنوات الأخيرة كنقطة حشد ومنطقة تدريب لميليشيات الدينكا، لا سيما للشباب المجندين من منطقة بحر الغزال الكبرى^(١٧٣). وتستخدم لوري أيضاً في كثير من الأحيان كقاعدة لطائرات هليكوبتر من طراز Mi-24 ويقع فيها أحد مساكن كبير الخاصة (انظر S/2016/70 و S/2016/793 و S/2016/963). ويحقق الفريق أيضاً معرفة ما إذا كان قد أحرز أي تقدم في هذه الخطة منذ هذه الاجتماعات في آب/أغسطس ٢٠١٥.

(١٧٣) انظر، على سبيل المثال، تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان لعام ٢٠١٤.

دال - التحقيق الإسباني

١٢٢ - واصل الفريق تحقيقاته في المعلومات المستخلصة خلال اعتقال المواطن الفرنسي/البولندي بيير داداك في تموز/يوليه ٢٠١٦، على النحو المبين في تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/963). وأنشأ داداك، وهو ضابط سابق في الجيش البولندي، شبكة اتصالات واسعة في أوروبا الشرقية، وتحديداً في بولندا وأوكرانيا، وكان لديه وثائق تفويض دبلوماسية (يزعم أنه حصل عليها عن طريق الاحتيال) من غينيا - بيساو^(١٧٤). وكشفت التحقيقات عن حدوث اتصالات بين داداك ومعاونيه وعضو في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي هذه الاتصالات، طلب الجناح المعارض الحصول على الأسلحة التالية:

- (أ) ٤٠ ٠٠٠ بندقية كلاشنيكوف من طراز AK-47
- (ب) ٢٠٠ ٠٠٠ صندوق ذخيرة لبنادق كلاشنيكوف من طراز AK-47
- (ج) ٣٠ ٠٠٠ رشاش كلاشنيكوف متطور
- (د) ١٨٠ ٠٠٠ صندوق ذخيرة رشاش كلاشنيكوف متطور
- (هـ) ٣ ٠٠٠ طلقة نيران مضادة للدبابات
- (و) ٣٠٠ قذيفة أرض - جو مضادة للطائرات من طراز SAM-7
- (ز) ٢ ٠٠٠ صندوق ذخيرة من عيار ١٤,٥ ملم
- (ح) ٨ ٠٠٠ قنبلة صاروخية
- (ط) ١٠ ٠٠٠ صاروخ من طراز BM-12
- (ي) ٨ ٠٠٠ طلقة من عيار ٦٠ ملم
- (ك) ١٠ ٠٠٠ قاذف قنابل صاروخية
- (ل) ٣٠٠ مدفع مضاد للدبابات
- (م) ٣٠٠ مدفع مضاد للطائرات
- (ن) ٣ ٠٠٠ مسدس
- (س) ٣ ٠٠٠ قنبلة يدوية

(١٧٤) وثائق متعلقة بالتحقيق محفوظة في ملفات الفريق.

١٢٣ - وتشير الأدلة إلى أن داداك سعى إلى الحصول على هذه الطليبة من خلال التواصل مع صانعي الأسلحة في أوروبا الشرقية^(١٧٥).

١٢٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أجرى الفريق مقابلة مع أحد الأفراد الجنوب سودانيين الذين حُدِّدَت هويتهم في الوثائق على أنهم ضالعون في شراء الأسلحة وإدخالها إلى جنوب السودان ومع فرد آخر من جنوب السودان يعرف الفريق أنه يملك معلومات عن الصفقة. وأكد الفردان عناصر تلك الصفقة، وتحديداً أنه جرى التواصل مع المنظمة التابعة لداداك، وأن اجتماعاً عقد في داكار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ نُوقِشت خلاله الصفقة، وأن معاون داداك الذي سافر من إسبانيا حضر الاجتماع^(١٧٦).

هاء - بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسلحة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

١٢٥ - استعرض الفريق مخزون الأسلحة المأخوذة من قوات الجناح المعارض للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التي رافقت مشار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ٢٠١٦. وكما ذكر في تقارير سابقة، أتت الأسلحة، وكلها من الأسلحة الصغيرة، من مصادر متنوعة وتتفاوت تواريخ صنعها. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع بعض القوات أن معظم الأسلحة اكتسبت من خلال انشقاق عناصر الجناح المعارض أو الاستيلاء عليها خلال المعارك^(١٧٧).

١٢٦ - وطلب الفريق الحصول على معلومات لتعقب الأسلحة من أربع دول أعضاء - إسرائيل والصين والنمسا والولايات المتحدة - من أجل استخلاص مزيد من المعلومات عن بعض هذه الأسلحة لتحديد مصدرها.

١٢٧ - لم يتلق الفريق رداً بعد على ثلاثة من الطلبات الأربعة. فقد قدمت النمسا معلومات بشأن سلاح واحد، هو مسدس من طراز Glock 19. وهذا السلاح، وفقاً للسجلات النمساوية، باعته شركة غلوك (Glock) في عام ٢٠١٢ إلى شركة مقرها نيروبي هي Armatech Limited. ويرد هذا السلاح في المعلومات المتعلقة بالشحن ضمن مجموعة "مسدسات رياضية" وتفيد شهادة المستعمل النهائي بأن هذه المسدسات ممنوع تصديرها مجدداً^(١٧٨). والفريق غير قادر في الوقت الحالي على تحديد طريقة عبور السلاح من كينيا إلى جنوب السودان.

(١٧٥) وثائق سرية محفوظة في ملفات الفريق.

(١٧٦) لم يتم التأكد بعد من القائمة الكاملة للحاضرين في هذا الاجتماع. والتحقيقات مستمرة.

(١٧٧) مستمسكات المقابلة محفوظة في ملفات الفريق.

(١٧٨) بيان الحمولة وشهادة المستعمل النهائي محفوظان في ملفات الفريق.

واو - العقد المبرم في سيشيل

١٢٨ - تلقى الفريق في الآونة الأخيرة وثائق من مصدر سري تتضمن تفاصيل عقد وقعه في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ضابطان في جهاز الأمن الوطني مع شركة مقرها في سيشيل من أجل توفير الأسلحة لمكتب الأمن الداخلي في جهاز الأمن الوطني برئاسة أكول كور. وتبلغ قيمة العقد ٢٦٤ مليون دولار وهو يشمل كمية كبيرة جدا من الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة والذخيرة. وتشمل القائمة البنود التالية:

- (أ) ٣٠ دبابة من طراز T55
- (ب) ٢٠ سلاحاً مضاداً للطائرات من طراز ZU-23
- (ج) ٥ ٠٠٠ طلقة من ذخيرة الدبابات طراز T55
- (د) ١٠ منظومات إطلاق صواريخ غراد من طراز BM-21
- (هـ) ١٠ ٠٠٠ قذيفة من طراز M21OF ومن عيار ١٢٢ ملم
- (و) ٣ ٠٠٠ صاروخ من طراز S8 لطائرات هليكوبتر من طراز MI-24
- (ز) ٢٠ مليون طلقة لذخيرة من عيار 7.62x39
- (ح) ٥٠ ٠٠٠ بندقية هجومية آلية من طراز كلاشنيكوف AK-47
- (ط) ١٢ ٠٠٠ طلقة للقنابل الصاروخية من طراز RPG-7

١٢٩ - ويحقق الفريق في هذا الطلبية لمعرفة ما إذا كانت قد نفذت على النحو المبين.

سابعاً - تنفيذ تجميد وحظر السفر

ألف - تجميد الأصول

١٣٠ - حصل الفريق على أدلة تشير إلى أن أربعة من الأفراد الخمسة الذين أدرجتهم اللجنة ربما يحتفظون بأصول لهم في جنوب السودان.

١٣١ - بيتر غاديت داك - تبين الوثائق التي حصل عليها الفريق أن جمعية المحامين المتحدين في جنوب السودان سجلت في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بيتر غاديت بوصفه أحد مديري شركة التجارة والنقل Nile Super-Transport Company Limited^(١٧٩). ويبلغ رأس المال السهمي الاسمي للشركة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو مقسم إلى ١٠ ٠٠٠ سهم بقيمة ٥٠ دولاراً للسهم الواحد. وتبلغ حصة غاديت ١٧٥ ٠٠٠ دولار.

(١٧٩) تحقق من الوثيقة دانغيتل أ. كور، العضو في جمعية المحامين المتحدين في جنوب السودان.

١٣٢ - غابرييل جوك ريباك - تظهر الوثائق التي حصل عليها الفريق أنه في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، وتحت حماية قانون الشركات (٢٠١٢)، انضم جوك ريباك إلى مجلس إدارة شركة Zenith Company Limited. وتبلغ الحصة التي يملكها في الشركة ٢٠ في المائة وهو أحد مديري الشركة^(١٨٠). وحصل الفريق أيضاً على معلومات موثوقة بأن جوك ريباك قد يكون مساهماً في شركة Haks Sudan Limited التي تجري معاملات استيراد/تصدير^(١٨١). ويبلغ رأس المال السهمي الاسمي للشركة ٥٠٠.٠٠٠ دولار، وهو مقسم إلى ١٠٠ سهم بقيمة ٥.٠٠٠ دولار للسهم الواحد. وتصل حصة جوك ريباك فيه إلى ١٢٥.٠٠٠ دولار.

١٣٣ - مريال شانونغ يول مانغوك - تبين الوثائق التي حصل عليها الفريق أن مجلس إدارة شركة تجارة النفط Nyamlel Petroleum Company Limited حوّل في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ نسبة ٢٥ في المائة من أسهم الشركة إلى غام مريال شانونغ يول^(١٨٢). وتأكّد التحويل في رسالة إلى رئيس سجل الكيانات الاعتبارية في جنوب السودان بوزارة العدل^(١٨٣). وغام مريال شانونغ يول هو ابن مريال شانونغ يول مانغوك المدرج اسمه في قائمة الجزاءات والذي لا يزال المستفيد الفعلي من نسبة ٢٥ في المائة في شركة Nyamlel Petroleum Company Limited، وفقاً لمعلومات تلقاها الفريق^(١٨٤).

١٣٤ - وقدم الفريق طلبات للحصول على معلومات إلى الشركات المذكورة أعلاه لكنه لم يتلق أي رد. كما أرسل الفريق طلبات إلى تسعة مصارف يطلب منها أن تؤكد تجميد الأصول المالية للأفراد الذين أدرجتهم اللجنة. وتلقى الفريق ردوداً من أربعة مصارف^(١٨٥).

باء - حظر السفر

١٣٥ - كان بيتر غاديت، الذي أدرجته اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، في الخرطوم وقت تقديم هذا التقرير إلى اللجنة (منتصف آذار/مارس ٢٠١٧).

(١٨٠) رسالة من المحامي الخاص ديفيد ميسوك مايكل، العضو في جمعية المحامين المتحدّين في جنوب السودان.

(١٨١) الوثائق موجودة في ملفات الفريق.

(١٨٢) وُلد في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩ وهو من مواطني جنوب السودان.

(١٨٣) رسالة من المحامية الخاصة شادية مبارك ف. المولى مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(١٨٤) مقابلة مع مصدر سري في نيروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وبيانات تم الحصول عليها أثناء التحقيق، ونسخة من جواز سفر جنوب سوداني لغام مريال شانونغ يول.

(١٨٥) أرسل الفريق طلبات إلى المصارف التالية: CFC Stanbic Bank، و Nile Bank، و Ivory Bank، و International Commercial Bank Limited، و Equity Bank، و Co-operative Bank of South Sudan، و Buffalo Commercial Bank، و Alpha Commercial Bank، و بنك قطر الوطني. وردت المصارف التالية، بنك قطر الوطني و International Commercial Bank Limited و Alpha Commercial Bank، بأنها لا تملك أي أصول للأفراد المعنيين. وأكد Equity Bank أنه جمّد حسابات الأشخاص المدرجين في قائمة اللجنة.

ثامناً - التوصيات

١٣٦ - يقدم الفريق التوصيات التالية:

(أ) إظهاراً لتصميم مجلس الأمن على دعم السلام الشامل للجميع والمستدام في جنوب السودان، كما ورد في قراره ٢٢٩٠ (٢٠١٦) وفي البيان المشترك لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والمجلس الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وفي إعلانات المجلس المتعددة للأعمال العدائية الجارية والهجمات ضد المدنيين وعرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وإيصال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك بيانه الصحفي المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، أن تدرج اللجنة في قائمة الخاضعين للجزاءات المسؤولين عن الإجراءات والسياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، وفق التعريف الوارد في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار. وقد قدم الفريق، إلى جانب المرفق السري الذي قدمه إلى اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أدلة في هذا التقرير وفي تقاريره السابقة الصادرة في عام ٢٠١٦ (S/2016/70) و S/2016/793 و S/2016/963) بشأن أفراد متعددين آخرين مسؤولين عن الإجراءات والسياسات الميينة في الفقرة ٩ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) أو مشاركين فيها، بمن فيهم المسؤولون عن الظروف التي أدت إلى حدوث أزمة إنسانية غير مسبوقه تشمل المجاعة؛

(ب) أن يقوم مجلس الأمن، من أجل إظهار تصميمه على دعم السلام الشامل للجميع والمستدام في جنوب السودان، والحيلولة دون تزايد اضطراب الوضع الأمني وتوسّع نطاق النزاع وتمدّده، ومنع الانتهاكات المستمرة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تحقّق الفريق من أنها ترتبط مباشرة بقيام جميع الأطراف بتزويد جهات وجماعات من غير الدول بالأسلحة والذخيرة، ومنع استمرار نقل العتاد الثقيل أو استخدامه، بفرض حظر على توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وبيعها ونقلها إلى جنوب السودان. ويكرر الفريق توصياته بشأن طرائق تنفيذ هذا الحظر على النحو المبين في الفقرات ٨٤ (د) و (هـ) و (ز) من تقريره المؤقت لعام ٢٠١٥ (S/2015/656). ويرى الفريق أن حظر الأسلحة ممكن من الناحية التقنية وسيكون له أثر إيجابي على البيئة السياسية والأمنية؛

(ج) أن يقوم مجلس الأمن، من أجل تعزيز التنفيذ الكامل للاتفاق، بما في ذلك الفصل الخامس منه، كما ورد في الفقرة ٦ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، بتوجيه رسالة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يطلب فيها أن تتلقى اللجنة ما هو ضروري من الدعم القانوني الكامل والدعم الكامل في مجال الطب الشرعي كي تنفذ بفعالية ولايتها المتمثلة في جمع وصون وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني؛

(د) أن تقوم اللجنة، إظهاراً لتصميمها على تشجيع الامتثال لقرارات الإدراج التي اتخذتها بالفعل، بتوجيه رسالة إلى الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تكرر فيها تأكيد التزام هذه الدول بإنفاذ حظر السفر وتجميد الأصول المقررين بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) والممددين بموجب القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

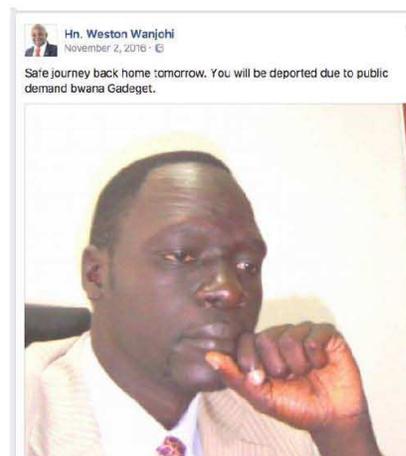
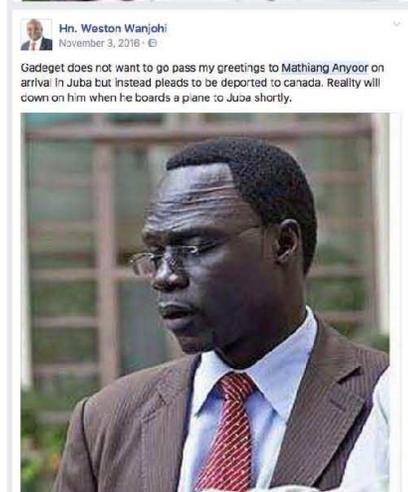
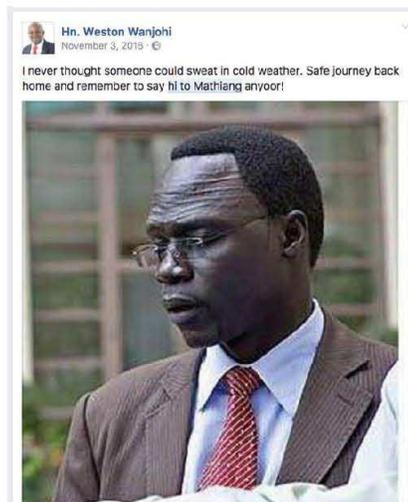
Annex I**Table of correspondences sent and received by the Panel from 1 June 2016 to 15 March 2017**

<i>Country/other entity</i>	<i>Number of letters sent</i>	<i>Requested information fully supplied</i>	<i>Information partially supplied</i>	<i>No answer</i>	<i>Pending</i>
ABN Amro	1	1			
Africa Gold Refinery	1				1
Alpha Bank	1	1			
Arne Blystad	1	1			
Austria	2	2			
Buffalo Bank	1			1	
Bulgaria	2	2			
CFC Stanbic Bank Limited	2			2	
Chair 2206 Committee	6				
China	1			1	
Coop Bank	1			1	
Egypt	1	1			
Egypt Air	1			1	
Emirates	1				
Equity Bank	2	1			1
ESAAMLG	1		1		
Ethiopian Airlines	1	1			
EUROPOL	1	1			
Fly Dubai	1	1			
Guinea-Bissau	1			1	
ICGLR	1			1	
IMF	1	1			
Int Commercial Bank	1	1			
Israel	2			2	
Ivory Bank	1			1	
KCB Group Limited	2	1		1	
Kenya	2			1	
Kenya Airways	1			1	
Kenya Central Bank					

<i>Country/other entity</i>	<i>Number of letters sent</i>	<i>Requested information fully supplied</i>	<i>Information partially supplied</i>	<i>No answer</i>	<i>Pending</i>
Konig & Cie	1	1			
Kumiai Navigation	1	1			
Kyklades Maritime	1	1			
Lebanon	1			1	
Maran Tankers	1			1	
MENAFATF	1			1	
Moldova	1	1			
Netherlands	1			1	
Nile Bank	1			1	
Nordic American Tankers	2	2			
Pacific Merchant	1	1			
Phoenix Energy	1	1			
Pleiades Shipping Agents	1			1	
Poland	1	1			
Premuda Spa	1	1			
President of the Security Council	2				
QN Bank	1	1			
Samos Steamship	2	2			
Shipping Co India	1	1			
South Africa	1	1			
South Sudan	10	2	2	4	
Spain	2	2			
Stanbic Bank	1			1	
Streit Group	1	1			
Sudan	3			2	
Trafigura	1		1		
UAE	1			1	
Uganda	5	1		4	
Ukraine	4	3		1	
United States of America	1				1
UNMISS	1	1			
<i>Total</i>	96	40	4	33	3

Annex II

Selected Social Media Posts by Westo Wanjohi Wahome



Hn. Weston Wanjohi
November 2, 2016 · 🌐

Wapi James Gatdet Dak?

0. Consequently, it is apparent to the Government of Kenya that the continued deployment of its troops in South Sudan is no longer tenable and is inimical to their safety and well-being. It has therefore decided to:

- i) Reject the decision to dismiss Lt. Gen. Johnson Oniteki, as well as the offer to nominate a replacement;
- ii) Withdraw, immediately, Kenyan troops currently in deployment in South Sudan, and discontinue plans to contribute to the Regional Protection Force; and
- iii) Disengage from the South Sudan Peace Process.

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
2 NOVEMBER, 2016

17hr00

Like Comment Share

👍 31 Top Comments *

Hn. Weston Wanjohi
January 12 · 🌐

Good evening my friend on Facebook Lam John Kuel Lam. I want to remind you that a wild cat (Ang'au) does not escort a chicken so don't go overboard like James Gatdet. The position given to you might turn out to be a curse to you and your family if misused and Dr Riek knows that very well.



Hn. Weston Wanjohi added 3 new photos.
January 8 · 🌐

Now who's the real enemy of pagan Amum... is it the one who made him Secretary General of the ruling party or the cold blooded killer of his brother a POW?



Like Comment Share

👍 44 Top Comments *

Hn. Weston Wanjohi
November 12, 2016 · 🌐

Holland has just deported 2 genocide suspects to Rwanda James Gatdet style. The two are Jean Baptiste Mugimba & Jean Claude Iyamuremye. Someone somewhere should be worried with this new trend because I see him being deported back to his country in the near future for inciting violence against the TGNU.



Hn. Weston Wanjohi
January 14 · 🌐

The following are some of the priority bills I intend to sponsor in parliament God willing when elected Mp Roysambu.

1. #AntiForeignRebelsActivityBill. This bill will seek to sanction war lords in Kenya. I'll seek to seize their property, freeze their bank accounts and have them deported to Pagak.
2. #CountyDisasterandEmergencyfundbill. The bill will seek to establish a budgetary fund for all counties aimed at addressing disaster and emergencies in counties to avoid the current knee-jerk reactions to emergencies such as flooding in estates like Zimmeman and Kahawa West.

Hn. Weston Wanjohi
January 21 · 🌐

Earn \$10000 by posting here pictures of Lou Nuer South Sudan elder Dr Riek Machar Teny Dhurgon at Donald Trump's inauguration ceremony...."the padlock to the cage in Pretoria is still intact"!



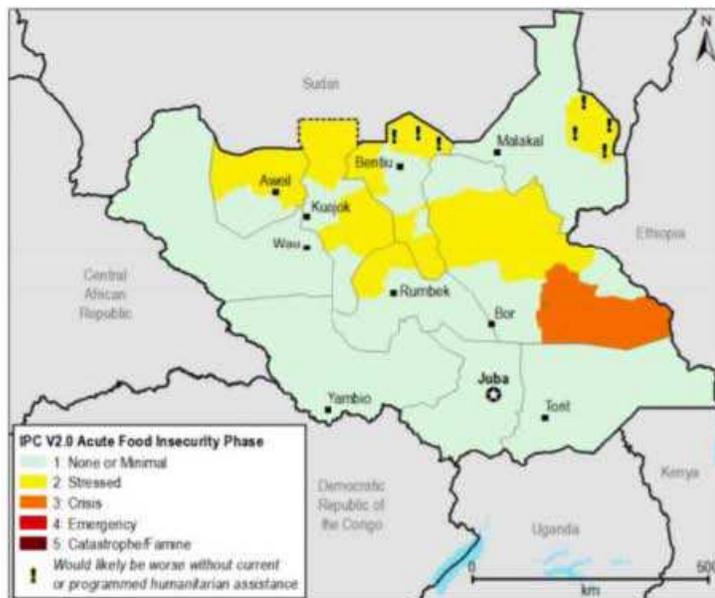
Like Comment Share

👍 51 Top Comments *

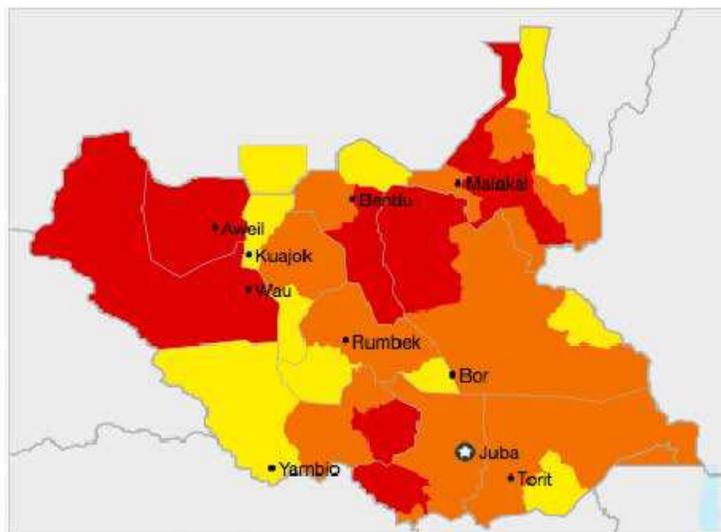
Annex III

Deterioration of Food Security in South Sudan

October 2013:



February to May 2017:



Source: FEWS NET

Annex IV

The Panel has documented the presence of an L-39 ‘Albatross’ at Juba International Airport. Satellite imagery indicates that the jet has been present, apparently consistently, between 27 August 2016 and 3 March 2017.

